

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإِسبوعي

(624)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	
هيئة حقوق الإنسان	
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



عندما يكون في شرب الكور الخلاص .. هذا ما حدث مع خادمة فلبينية بجازان حاولت وضع حد للضرب والتعنيف فدخلت العناية المركزة .. البهكلي: حالة مؤلمة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

<https://sabq.org/pLby5B>

اولت خادمة فلبينية وضع حد لضربها وتعنيفها، وذلك بشربها مادة الكور؛ ما تسبب في تنويمها في العناية المركزة بعد تعرّضها لنزيف أدخلت إثره غرفة العمليات، فيما يتابع فريق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحالة التي وصفها المشرف على فرع الجمعية بـ "المؤلمة".

وبيّن المتحدث الرسمي لـ "صحة جازان" نبيل بن عيسى غاوي؛ إن الحالة المذكورة ترقد في مستشفى الملك فهد المركزي بجازان بقسم العناية المركزة، وكانت قد تعرّضت للضرب، وقامت بشرب مادة الكور؛ ما سبب لها تجمع سوائل في الاثني عشر نتج عنه تقرحات ونزيف أدخلت على أثره العمليات، وتم إيقاف النزيف، والله الحمد، ومن ثم تم تنويمها بقسم العناية المركزة وتحسنت حالتها بفضل الله.

وتابع تم إبلاغ مركز الحماية من الإيذاء عبر قسم الخدمة الاجتماعية وحضرت الشرطة وقامت بالإجراءات اللازمة.

من جهته، وصف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي؛ الحالة بالمؤلمة، مؤكداً أنه تم رصدها وتواصلنا مع الجهات المعنية في هذا الصدد، وستحصل هذه المظلومة على حقها - بإذن الله - ثم بجدية المعالجة من الجهات المعنية.



من وراء إلزام الطالبات بسلوكيات محل خلاف فقهي ومذهبي؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/16338852>

علي الرباعي (@okaz_online) الباحثة
أكد تربويون أن الدولة لم تلزم أي توجه أو قناعات اجتماعية بمذهب فقهي بذاته، خصوصاً في المسائل الخلافية. وقال عبدالمجيد الغامدي (تربوي): (لا يجب إقحام مؤسسات الدولة في خلاف فقهي يسع الجميع، مبدئياً تحفظه على تبني بعض

مدارس البنات آلية تقنية لتثبيت قائدّة مدرسة أو مرشدة أو معلّمة انتصارها لتوجيهها أو قناعاتها، مؤملاً ألا يدفع ظهور وكالة وزير التعليم الدكتور هيا العواد بوجه مكشوف إلى ارتكاب مخالفات شرعية ونظامية بذريعة الغيرة على الدين. ويرى عبدالله فدعق أن سؤال الحجاب لم يثر في ظروفنا الحالية إلا بعد أن خالط الناس الناس، وتأثروا ببعضهم البعض، مشيراً إلى أن استثناء الوجه من واجب التغطية ذكره جملة من العلماء، مبيناً أن تغطية الوجه من عدمها موضوع اجتهادي واختباري بحث، ويدور بين الوجوب والإباحة.

من جهتها، لفتت عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الدكتورة سهيلة زين العابدين إلى أن غطاء الوجه حد من توسع مشاركة المرأة، وقّنت فرص عملها التي انحصرت في مجالات محددة جداً. وقالت: لا يوجد نص لتغطية الوجه، فلباس المرأة خاضع للعادات الاجتماعية والتقاليد الأسرية. وأضافت أن كشف الوجه ضرورة ملحة في حالة البيع والشراء إذا ثبت أن البضاعة مغشوشة، فكيف أستطيع إثبات حقي، وهناك الكثير من الأدلة التي تدل على أن تغطية الوجه غير واجبة على المرأة، ولبس النقاب غير واجب، ومحرم ارتداؤه وهي محرمة في الحج. وعبرت عن أسفها الشديد أن يخضع البعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية لموروث فكري وثقافي طبقاً للعادات والتقاليد والأعراف التي توارثوها، وعادات وتقاليد جاهلية لا تمت للإسلام بصلة، وبعضهم يستند إلى أحاديث موضوعة، بالرغم من تعارضها مع نصوص قرآنية، مبينة أن تغطية الوجه يعني إقصاء المرأة عن المشاركة في الحياة العامة والكثير من الأعمال والمواقع القيادية في الدولة.

أمير الرياض يدشن • الاستقدام والخدمات العمالية »

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م
<http://www.alyaum.com/article/4239315>

واس- الرياض
دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، مساء أمس، ملتقى الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة، والمعرض المصاحب له في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، والذي يستمر ثلاثة أيام بمشاركة عدد من القطاعات الحكومية والأمنية والحقوقية والقطاع الخاص.
وقال المشرف العام على الملتقى ومعرض الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة يحيى الأمير، إن شركات الاستقدام الوطنية الكبرى تصنع الفرق في استقطاب الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.
من جانبه، أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العبيان، أن حقوق الإنسان في المملكة تحظى برعاية، وتنتقل هذه الرعاية من مبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت حقوق الإنسان واحترام كرامته.
وأكد أن المملكة تحرص على أن تجعل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منهجاً ثابتاً في جميع أنظمتها وتدابيرها المتخذة، ومرتكزاً في خططها التنموية المتتالية، وقد تُرجم هذا الحرص ببناء إطار نظامي ومؤسسي قوي يحمي ويعزز حقوق الإنسان دون تمييز بين للمواطن والمقيم.
وقال، إن النظام الأساسي للحكم يقوم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، وأن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، كما سنت المملكة أنظمتها وقوانينها التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان مثل نظام العمل والعمال ولوائحه التنفيذية وإجراء التعديلات عليه بما يضمن حقوق العامل ويصب في مصلحته.



أمير • الرياض: تجمعات الاحتجاج على الرواتب مرفوضة.. وامارات المناطق مفتوحة للعمال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28859445>

الرياض - «الحياة»
رفض أمير منطقة الرياض فيصل بن بندر السماح بإقامة تجمعات احتجاجية للعمال، لعدم حصولهم على مستحقاتهم من مكفولهم، لكنه في الوقت ذاته رفض رفضاً قاطعاً الإخلال بالعلاقات التعاقدية بين الشركة والعمال، ومنها حصول الأخير على أجرته الشهرية، مؤكداً أن أبواب إمارات المناطق مفتوحة لهم، مشيراً إلى أنه من بداية عمله في الإمارات الثلاث وجد منظرًا «غير لائق» وهو تكديس العمال وتجمعاتهم، بسبب الوعود التي تصل أحياناً إلى سنة من دون الحصول على حقوقهم من مكفولهم. وقال عقب رعايته ملتقى الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة، والمعرض المصاحب له في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات الذي انطلقت فعالياته مساء أمس (الأحد)، ويستمر على مدار ثلاثة أيام، إن «هؤلاء العمال يلجؤون إلى ذلك لأنه ليس هناك حل إلا بالتجمع»، مشيراً إلى أنه بإمكانهم مراجعة إمارات المناطق للمطالبة بحقوقهم. من جهته، قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العبيان: «إن حقوق الإنسان في المملكة تحظى

برعاية خاصة، والمملكة تحرص على أن تجعل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منهجاً ثابتاً في جميع أنظمتها وتدابيرها المتخذة، ومرتكزاً في خططها التنموية المتتالية، وتُرحم هذا الحرص ببناء إطار نظامي ومؤسسي قوي يحمي ويعزز حقوق الإنسان من دون تمييز بين مواطن ومقيم. «وأكد العيبان ان النظام الأساس للحكم نص على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وأن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين، وسنت المملكة أنظمتها وقوانينها التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان مثل نظام العمل والعمال ولوائحه التنفيذية وإجراء التعديل من التعديلات عليه بما يضمن حقوق العامل ويصب في مصلحته. وتابع العيبان أن نظام العمل أكد من خلال أحكامه على حفظ كرامة العامل وتهيئة بيئة عمل صحية، وأوضح حقوق وواجبات كل طرف من أطراف العلاقة العمالية تجاه الآخر، ومنها التشديد على صاحب العمل أن يتمتع عن تشغيل العامل سخرة، وألا يحتجز دون سند قضائي أجر العامل أو جزءاً منه، وأن يعامل عماله بالاحترام اللائق، وأن يتمتع عن كل قول أو فعل يمس كرامتهم أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام من دون تنزيل من الأجور لقاء هذا الوقت، وله أن ينظم ممارسة هذا الحق بصورة لا تخل بسير العمل، وكذلك أن يسهل لموظفي الجهات المختصة كل مهمة تتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام، كما أبطل نظام العمل أي شرط وإبراء أو مصالحة ما لم يكن أفضل للعامل. وأضاف: «أن القانون أعطى للعامل الحق في أن يترك العمل دون إشعار صاحب العمل مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلها حتى ولو لم يوافق صاحب العمل على هذا الترك، وذلك في حالات عدة منها: إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف أو سلوك مغل في الآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته، مع التزام العامل القيام بواجباته تجاه صاحب العمل وفقاً للعقد المبرم بينهما. «وأشار العيبان إلى جريمة الاتجار في الأشخاص ومكافحتها، وقال إن «المملكة أصدرت التشريعات الوطنية التي تعزز جهودها لمكافحة هذه الجرائم ومنع حدوثها ومنها نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وحددت من خلاله الأفعال المجرمة والعقوبات على الجناة وحقوق وحماية الضحايا. «وأوضح أنه تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار في الأشخاص وتختص بمتابعة أوضاع الضحايا لضمان عدم معاودة إيذائهم، ووضع سياسة تحت على البحث النشط عن الضحايا ووسائل التعرف على الضحايا، وتضمن نظام مكافحة جرائم الاتجار في الأشخاص وسائل حماية الضحايا. ومنها إيداع الضحية أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى، وتوفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك، وإيداع الضحية أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حاله الطبية أو النفسية تستدعي ذلك، ومنحه الحق في الإقامة في المملكة وتسوية أوضاعه القانونية المتعلقة بذلك، وعرض الضحية على طبيب مختص لحاجته إلى الرعاية الطبية أو النفسية، وإعلام الضحية بحقوقه القانونية بلغة يفهمها؛ لضمان مشاركته الإيجابية في إعطاء معلومات كاملة عن الجريمة المحتملة تسهم في الوصول للجنة ومعاقبته 1500. بليون ريال أرباح شركات الاستقدام خلال 3 أعوام استعرضت الجلسة الأولى في ملتقى ومعرض الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة، تحت عنوان «شركات الاستقدام - التجربة - الفرص - الشراكات»، دور الشركات في تحولات القطاع، والأبعاد الاقتصادية للشركات، والأبعاد التنظيمية الحقوقية للشركات، ومستقبل شركات الاستقدام وحجم إسهامها في خدمات القطاع، وفاعلية الشركات في برامج التحول ورؤية 2030. وقال الرئيس التنفيذي لشركة الأجير المنتدب للاستقدام «أركو» الدكتور فيصل الوعلان: «إن متوسط عمر شركات الاستقدام في المملكة هو ثلاثة أعوام، وقامت الشركات من 2011 إلى الآن بتغذية السوق بالعمالة، وبلغت إيرادات هذه الشركات 1500 بليون ريال، مؤكداً أن الشركات تخضع «لمراقبة صارمة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على مختلف الأصعدة، من ضمنها حماية الأجور. «وناقشت الجلسة الثانية، التي أدارها مستشار وزير الثقافة والإعلام والمشرّف على البوابة والخدمات الإلكترونية هاني الغيلي، تحت عنوان «دور التقنيات الإلكترونية في تطوير خدمات القطاع»، تطبيق العقود الإلكترونية للأيدي العاملة لتقليص مدة الاستقدام في المملكة، وأوضح المشاركون أن الحاجة باتت ملحة لإيجاد تطبيق إلكتروني موحد للعمالة المنزلية في المملكة، ما يخلق فرصاً وظيفية للمواطنين والمواطنات في التخصصات التقنية في شركات الاستقدام. واستعرضت الجلسة الثالثة في الملتقى التي عقدت بعنوان «جهود المملكة في دعم وبناء ثقافة الحقوق العمالية»، جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبناء الثقافة الحقوقية، والعلاقة بين الشركات والمؤسسات الحقوقية والتوعوية.



أمير الشمالية يوجه بسرعة افتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة استقبل العيبان وعدداً من أعضاء مجلس الهيئة والمختصين فيها

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م

<https://sabq.org/ft3kYc>

استقبل أمير منطقة الحدود الشمالية الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز اليوم، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعدداً من أعضاء مجلس الهيئة والمختصين فيها. وجرى خلال الاستقبال بحث التعاون بين الهيئة وإمارة منطقة الحدود الشمالية، حيث أكد أمير المنطقة أن المملكة حريصة كل الحرص بكفالة حقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة والأنظمة المستمدة منها، منوهة بدور رؤية المملكة 2030 في تعزيز حقوق الإنسان. ووجه أمير المنطقة بتسخير الإمكانيات لافتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان في منطقة الحدود الشمالية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وإرساء الحقوق والواجبات وتعزيز معاني العدالة والنزاهة وللإسهام في تأصيل الحقوق وتعزيزها وحمايتها، مشدداً على ضرورة تعاون الجهات كافة مع الهيئة لتستطيع أن تؤدي دورها النبيل على أكمل وجه. إثر ذلك قدم الدكتور العيبان خلال الاستقبال إيجازاً عن الهيئة ومهام مجلسها وآليات عملها والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وأكد العيبان الدعم الذي تلقاه الهيئة من القيادة الرشيدة لتنفيذ مهامها والقيام بالواجبات المناطة بها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، موضحاً عمل الهيئة على افتتاح فرع لها بمنطقة الحدود الشمالية ليسهم في خدمة المواطن والمقيم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الصحة» تضع · خريطة طريق « للاستغناء عن المراكز المستأجرة

وإيجاد 6300 وظيفة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28801916>

الدمام - رحمة ذياب

وضعت وزارة الصحة خريطة طريق لتطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية، تتضمن توفير مبان حكومية للمراكز التي تتخذ من مبان مستأجرة مقار لها، وكذلك توفير ملاكات وظيفية لـ 300 مركز صحي، بواقع 21 وظيفة لكل مركز كانت من دون ملاكات، يبلغ إجماليها 6300 وظيفة. وشددت الوزارة على تحديث العمل في المراكز، داعية المديريات في المناطق إلى توفير لوازم التشخيص والعلاج للأمراض الشائعة ومهارات تشخيصها، مشيرة إلى دعم المراكز النائية، التي يتم فيها علاج أمراض مزمنة وحالات ولادة بالحاجات الضرورية من قوى عاملة مدربة وتجهيزات ونقل إسعافي لنقل الحالات إلى المستشفيات عند الضرورة. وطالبت «الصحة» جميع المراكز بتحديث قوائم بالتجهيزات الأساسية تشمل التجهيزات الطبية وغير الطبية، وإعداد دليل إرشادي موحد بحسب توجيهات وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعية وتوزيعها على المناطق والمحافظات، لتعميمها على أطباء المراكز، وإعداد السياسات والإجراءات للمراكز، بحسب معايير الاعتماد المركزي، والتي سيتم تطبيقها تدريجياً في 100 مركز. وحذرت الوزارة في سياسة تحديثها للمراكز من نقص الأدوية، موضحة أنه سيتم تحديث قائمة الأدوية الأساسية بنسبة 100 في المئة من المستهدف، وتوفير الأدوية بنسبة 88.2 في المئة، مبينة أنه تم رصد الوصفات الطبية المطابقة للمعايير، والتي بلغت 76 في المئة من المستهدف، إضافة إلى تخصيص 149 مركزاً في مختلف المناطق لتعمل بنظام المناوبة لتقديم خدمات الرعاية العاجلة، منها 19 مركزاً تعمل على مدار 24 ساعة، فيما خصصت 129 مركزاً للعمل مدة 16 ساعة، إضافة إلى مركز واحد يعمل 13 ساعة. وأكدت ضرورة تفعيل برنامج الاعتماد للمراكز، من خلال تكوين فريق مركزي وتحديد مهماته وصلاحياته، وإصدار الوصف الوظيفي لمنسق الجودة، واعتماد 13 مركزاً صحياً في مختلف المناطق من مراكز اعتماد المنشآت الصحية بنسبة 65 في المئة من المستهدف (20 مركزاً صحياً يتم ترشيحها لتهيئتها للاعتماد). وعن مشروع إحلال المراكز، أوضحت «الصحة» أنه «تم إعداد التصاميم الفراغية الحديثة لمباني الإحلال، بحسب الفئات المحدثة للمباني، ويجري الانتهاء من تصاميمها لاعتمادها والتمشي بها ضمن برنامج الإحلال، فيما يجري إحلال 1649 مركزاً حكومياً مكان المراكز المستأجرة، ووصل عدد المستأجرة إلى 1175 مركزاً، قبل مراحل الإحلال والاستحداث، التي تمت في الأعوام الماضية، وتمثل أكثر من 50 في المئة من مجمل المراكز. وأبانت الوزارة أنه ستتم تغطية 100 في المئة من المباني المستأجرة، من خلال مراحل الإحلال، تضم الأولى 150 مركزاً، والثانية 420، والثالثة 440 مركزاً، فيما سيتم استكمال إحلال المباني الحكومية مكان المستأجرة، لتصل إلى 84 في المئة. ويجري التنسيق مع المناطق لاستبدال المباني «السيئة» من خلال استئجار مقار بديلة إلى حين الانتهاء من مراحل الإحلال، لافتة إلى أنه تم استبدال 109 مراكز بإيجاد البديل المناسب 4943. مريضاً سعودياً عولجوا في الخارج العام الماضي أرجعت وزارة الصحة تحويل بعض الحالات المرضية للعلاج في الخارج إلى أسباب عدة، منها المستويات العلاجية، وطبيعة الحال، وذلك وفقاً لتقويم إدارة الجودة الشاملة للخدمات الصحية، وبلغ عدد المرضى الذين تم علاجهم في الخارج العام الماضي 1438 هـ، 4943 مريضاً، فيما كان عددهم في العام الذي سبقه 6315 مريضاً، بانخفاض 22 في المئة، وكان عدد الذكور 2814، في حين كان عدد الإناث 2129، وأكبر عدد من المرضى الذين تم علاجهم كانوا من الفئة العمرية التي تراوح بين 20 و 49 سنة. وأشارت «الصحة» إلى أن أكبر عدد من المرضى كانوا في تخصص الأورام، تليه الأمراض الباطنية، وفي المرتبة الثالثة جاءت العظام. وغالبية المرضى الذين تم علاجهم في الولايات المتحدة الأميركية من مرضى الأورام، يليهم مرضى الباطنية وأمراض الأطفال، وفي بريطانيا حل تخصص الأورام أولاً، ثم العظام، وتليهما الباطنية. أما ألمانيا فغالبية الحالات مرضى أورام، تليها العظام، ثم أمراض الأعصاب والتأهيل. وعدد المرضى الذين عولجوا في الخارج بأمر سام 54 في المئة، بينما المرضى الذين عولجوا بقرار من الهيئة الطبية العليا 46 في المئة.

ضبط 951 ألف مخالف لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28801933>

قادت الحملات الميدانية المشتركة في السعودية إلى ضبط 951555 مخالفا لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود في كل مناطق المملكة، وذلك خلال الفترة من 26 صفر الماضي وحتى أمس (الجمعة). (وبلغ عدد المخالفين لنظام الإقامة 692143، ولنظام العمل 180070، ولنظام أمن الحدود 79342 شخصاً، فيما ضبط 13777 شخصاً خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة 58 في المئة منهم يمنيون الجنسية، و39 في المئة إثيوبيون الجنسية، و3 في المئة من جنسيات أخرى. واسهمت الحملة في ضبط 612 شخصاً أثناء محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة، فيما بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفين أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم 1758 شخصاً. وأوقفت الأجهزة الأمنية 295 مواطناً لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق 264 منهم وإخلاء سبيلهم، فيما تستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم 31 سعودياً. وبلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة 11855 وافداً مخالفاً، منهم 10170 رجلاً، و1685 امرأة. وأوقعت العقوبات الفورية بحق 174986 مخالفاً، فيما أحيل 134376 مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة 161545 مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل 242041 مخالفاً.

«العدل» تقرر لائحة لإعادة تنظيم الوثائق القضائية في المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28792783>

أقرّ وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعي، لائحة الوثائق القضائية بهدف إعادة تنظيم الوثائق القضائية في المحاكم، لتسهم في رفع كفاءة وجودة مخرجات الدوائر القضائية. وعززت اللائحة الجديدة بحسب بيان صحفي أصدرته وزارة العدل اليوم (السبت)، الاستفادة من الحلول التقنية وتوظيفها في تجويد الوثائق القضائية، وتقليص الإجراءات الشكلية المصاحبة لها والاستعاضة عنها بوسائل تقنية تكفل الموثوقية والسلامة لها. ونصت المادة السادسة من اللائحة على أنه «مع مراعاة المتطلبات النظامية التي من شأنها إضفاء الثقة والسلامة في البيانات تدون الوثائق القضائية إلكترونياً، ويكون لها حكم المحررات المكتوبة»، تمهيداً وتأسيساً للتحويل الرقمي لأعمال المحاكم، ومن ذلك اعتماد الصكوك والضبوط الإلكترونية والاستغناء على الوثائق الورقية. وتحتوي اللائحة 23 مادة تهدف إلى تنظيم شكل الوثيقة القضائية، وإجراءات إصدارها، وآلية حفظها، بما يحقق تقليص الإجراءات الاحترازية التقليدية، والاستعاضة عنها بتقنيات حديثة تكفل الموثوقية، والسلامة المطلوبة للوثائق القضائية بإجراءات أقل وفاعلية أكثر. وحصرت اللائحة، الوثائق القضائية، في وثيقتين اثنتين، هما الصك ويحوي الحكم أو القرار القضائي، والضبط وهو المحضر الذي تدون فيه الوقائع والإجراءات المتعلقة بالقضية، لتستغني اللائحة بذلك عن السجلات التقليدية للأحكام، رغبةً في تركيز مخرجات الدائرة القضائية، بما يسهم في رفع الكفاءة، والجودة للوثائق القضائية، ويمنع من وقوع اختلاف أو تباين جراء تعدد الوثائق. وأكدت اللائحة تدوين كل حكم في صك مستقل، وفي حال اقتضى الأمر تعديل الحكم بناءً على ملحوظات محكمة الاستئناف، فلا بد من إصدار صك جديد يحوي ملخص الحكم السابق، ووقائع وأسباب ومنطوق الحكم الجديد، رغبةً في التحقق من وضوح الحكم، بما يسهم في تنفيذه لدى الجهات المعنية بالتنفيذ وفق المنطوق

الصحيح للحكم دون الوقوع في أي لبس يحول عن تنفيذه. ودعت اللائحة إلى الاكتفاء بتوقيع صك الحكم من قضاة الدائرة القضائية، والاستغناء عن توقيع رئيس المحكمة، وختمه، رغبة في تقليص مدد استلام الأحكام. يُذكر أن اللائحة ستلغي العمل في الأحكام المتعلقة بالضبوط والصكوك والسجلات المضمنة في نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي الصادر عام 1372هـ، وسيبدأ تطبيقها بعد 180 يوماً من تاريخ صدورهما.



«الشورى»: الإسكان والصندوق العقاري يفتقدان لمؤشرات رضا

المواطنين

معلومات القروض غير واضحة.. وغموض بتعاملات البنوك

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/569710>

جابر المالكي

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى أن لجنة الإسكان والخدمات بالمجلس وجهت انتقادات واسعة لوزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري؛ نظراً لغياب مؤشرات الأداء، وأكدت لجنة الشورى أن هناك غياباً لتلك المؤشرات في تقرير الصندوق العقاري السنوي، على الرغم من سهولة إدراجها لقياس منجزات الصندوق، موضحة أنه لم تدرج أي مؤشرات لقياس سرعة إنجاز طلبات التقديم ولا توزيع القروض مكانياً، ولا رضا المقترضين، بل ولم تدرج مفاهيم أساسية للقياس، مثل مصطلح «ذو الدخل المحدود والمتوسطة».

وترى اللجنة أنه وبوجود القيم المعلنة للصندوق كما ورد في التقرير وهي العدالة، الشفافية، الكفاءة، المسؤولية، التعاون، الريادة، فمن الطبيعي أن تكون لكل منها المعايير المناسبة للقياس.

وأكدت اللجنة أنه تكشف لها أن هناك معلومات كثيرة ومهمة غير واضحة للجمهور، ومن أمثلة تلك المعلومات آلية التعامل مع البنوك، وجدولة توفير القروض لتلبية الطلب الكبير على الإسكان، وأعداد المواطنين الذين لن يدفعوا أي فوائد على القروض، وتفاصيل الشراكة مع القطاع الخاص.

وطالبت اللجنة الصندوق في توصية لها يناقشها الشورى الأربعاء تكثيف جهوده الإعلامية والتنقيف المالي؛ لإيصال المعلومات عن آليات وبدائل الإقراض المختلفة، والأعباء المالية الحقيقية المترتبة عليها بشفافية وبطرق كاملة وبمبسطة للجمهور، مؤكدة اللجنة الحاجة لنشر الوعي لدى المواطنين من خلال توزيع المعلومات الخاصة بالتمويل، شاملة حساب التكاليف للقرض، وتقدير المستوى المناسب مع الوضع المالي للأسرة، وقراءة العقود وتفسيرها قبل الموافقة عليها.

وكشفت اللجنة انخفاض نسبة القروض مقارنة بالنواتج المحلي، فأجمالي القروض القائمة تساوي نحو 157 مليار ريال بنسبة 6،6 %، وبذلك تعد من المستويات المنخفضة مقارنة بمجموعة دول العشرين، أو بالدول المتقدمة بشكل عام، ورأت اللجنة دراسة رفع هذه النسبة ووضعها كأحد معايير أداء قطاع التسليف العقاري في الوطن، ولم تر اللجنة ضرورة إصدار توصية في هذا الشأن على تقرير الصندوق العقاري لهذا العام؛ لأنها تناقش باستمرار إمكانية رفع رأس مال الصندوق وتنمية الموارد، ولكنها تود أن توثق موقفها حيال الضرورة القصوى لرفع رأس مال الصندوق.

قروض ملائمة للشباب

أوصت لجنة الإسكان والخدمات بمجلس الشورى بتقديم القروض الملائمة للأسر الشابة، وطالبت الصندوق العقاري بمراجعة جدولة السداد بما يتماشى مع دخل الأسرة، وأكدت اللجنة على حاجة المنتجات التمويلية للصندوق للأخذ بالفئات العمرية في المملكة، مشيرة إلى أن طبيعة التركيبة السكانية تتميز بالأسر الفتية، وأن معدلات التكوين الأسرية التي تقدر بنحو 160 ألف أسرة سنوياً تقريباً، تكون الشابة منها الجزء الأكبر، والمتوقع أن تلك الأسر تواجه تحديات اقتصادية في مطلع تكوينها بسبب أن التزاماتها الاقتصادية نسبة إلى قدراتها مرتفعة جداً.

وأوضحت اللجنة أن الدخل عادة يرتفع بوتيرة أعلى من ارتفاع الالتزامات المالية؛ ولذا فهناك حاجة لوضع قروض موجهة لتلك الفئات الشابة لتكون التزامات التسديد منخفضة مبدئيًا لتتناسب مع قدرات الأسر، ثم تزيد في مراحل لاحقة عندما تكون قدرة الدفع أفضل.

وطالبت لجنة الإسكان في تقريرها بشأن الأداء السنوي للصندوق العقاري للعام بدراسة أسباب عدم التسديد، وصعوبة التحصيل، وتضمينها في تقرير الصندوق السنوي المقبل، ولاحظت اللجنة في التقرير المشار إليه وفي جميع التقارير السابقة، أن أحد التحديات المزمنة التي تواجه الصندوق هي نسبة عدم السداد، ورأت أن موضوع مخاطر التمويل لم يدرس بالشكل الكافي واللائق، حسب ما ورد في تقارير الصندوق وفي لقاء المندوبين، وإضافة إلى الأسباب الاقتصادية لعدم التسديد، فهناك مخاطر اجتماعية تتمثل في عدم الرغبة في السداد، وترى لجنة الإسكان والخدمات الشورية أن لدى الصندوق قواعد بيانات تفصيلية غنية جدًا بدأت في العام 1394، وشملت جميع مناطق المملكة وشرائح المجتمع المختلفة، ومن ثم ضرورة دراسة مشكلة السداد بدقة لمعالجتها، ودعم جهود التحصيل.

أبرز ملاحظات الشورى

- غياب مؤشرات الأداء في تقرير الصندوق العقاري السنوي.
- غياب مفاهيم القياس حول «ذو الدخل المحدود والمتوسطة».
- انخفاض القروض مقارنة بالنتائج المحلي.
- عدم وجود دراسات كافية بمخاطر التمويل.

أبرز توصيات الشورى

- ☐ إيجاد قروض ملائمة للأسر الشابة ومراعاة جدولة السداد.
- ☐ ضرورة التنقيف المالي والتوعية باليات وبدائل الإقراض.
- ☐ التشديد على رفع رأس مال الصندوق.
- ☐ إيجاد قروض موجهة للشباب ذات التزامات تسديد منخفضة.

وزير الاتصالات تحت قبة الشورى.. غدا

يحضر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة جلسة مجلس الشورى العادية الحادية والثلاثون من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة التي يعقدها غداً (الاثنين)، ويأتي حضور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات لمجلس الشورى بهدف اطلاع المجلس على التوجهات الإستراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي تعني بصناعة تقنية المعلومات للقطاع خلال السنوات الخمس المقبلة ومتطلبات تحقيقها وفق رؤية المملكة 2030.

وسوف يجيب المهندس عبدالله السواحة على عدد من أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس بشأن التوجهات الإستراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما سيستمع إلى بعض آراء ومقترحات الأعضاء الهادفة إلى تطوير قطاع تقنية المعلومات وبما يمكن المملكة من استثمار الفرص التي يوفرها عصر الرقمية للوصول إلى طليعة الدول المبتكرة في هذا المجال الحيوي.

حقوق المستهلك: استرجاع سعر السيارة المعيبة وقت الشراء 2.5% حد أدنى لرسوم الإشغال السياحي

المصدر: جريدة عكاظ السبت 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1632733>

عكاظ» (النشر الإلكتروني) كشفت وزارة العدل إحصاء لإجمالي العمليات التي تمت في المحاكم وكتابات العدل خلال الأسبوع الماضي (من 22 - 26 رجب 1439)، إذ بلغ إجماليها 157957 عملية. وأوضحت وزارة العدل أن إجمالي العمليات القضائية بلغ 76311 عملية، شملت 22056 إحالة، 40438 جلسة، و13817 حكماً وقراراً. وبلغت عمليات التوثيق التي تمت، 54126 عملية، شملت 19042 عملية على العقار، و35084 وكالة. فيما بلغ إجمالي عمليات التنفيذ 27520 عملية، شملت 16606 إحالات أو طلبات، 6985 حكماً وقراراً، و3929 محضراً.



"التقاعد" كاشفةً عدد خطابات المعاش الصادرة إلكترونياً: للموثوقية أضفنا هذه الخدمة الصالح": بمجرد الحصول على اسم مستخدم يستطيع المستفيد الطباعة بختم وشعار المؤسسة

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 رجب 1439 هـ - 15 أبريل 2018م
<https://sabq.org/cDsTVV>

أوضح المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتقاعد فهد بن عبدالله الصالح أن عدد خطابات التعريف بالمعاش التقاعدي التي جرت طباعتها إلكترونياً باللغتين العربية والإنجليزية عبر بوابة المؤسسة www.pension.gov.sa، قد بلغ 980 ألف خطاب حتى نهاية شهر مارس 2018م، الأمر الذي يعكس مدى ثقة المتقاعدين والمستفيدين في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسة، وقدرتها على تحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم. وأشار "الصالح" إلى أن خدمة طباعة خطاب التعريف بالمعاش هي من أبرز الخدمات الإلكترونية التفاعلية التي تقدمها بوابة المؤسسة باللغتين العربية والإنجليزية، فبمجرد التسجيل والحصول على اسم المستخدم يستطيع المتقاعد أو المستفيد طباعة خطاب تعريف بالمعاش موثق ومعتمد بختم وشعار المؤسسة؛ لتقديمه لكل الجهات ذات العلاقة.

وأضاف: "حرصاً من المؤسسة على كسب الخطاب المزيد من الثقة والمصداقية؛ فقد تم تطبيق خدمة (التأكد من خطاب التعريف)، وهي خدمة إلكترونية متاحة عبر موقع المؤسسة الإلكتروني تستطيع من خلالها الجهات المقدم لها الخطاب التأكد من صحته، من خلال إدخال (رقم الرمز) الموجود في الخطاب".

يُذكر أنه في إطار حرص المؤسسة على تعدد قنوات خدماتها، تم توفير خدمة طباعة التعريف بالمعاش على تطبيق المؤسسة العامة للتقاعد للأجهزة الذكية، وذلك عن طريق إرسال صورة من الخطاب موثق بختم وشعار المؤسسة إلى البريد الإلكتروني للمتقاعد؛ كي يتمكن من طباعته وتقديمه لمن يرغب من الجهات الأخرى، والتطبيق متاح مجاناً على كل أنظمة تشغيل الأجهزة الذكية.



14 ألف مخالفة لقراري توطين وتأنيث محال المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28823068>

ضبطت حملات التفتيش التي نفذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمشاركة جهات حكومية أخيراً، 14.132 مخالفة لقراري التوطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية في مرحلتها الثالثة، وبلغت مخالفات التوطين 4555، بنسبة 32 في المئة من إجمالي المخالفات المضبوطة، بينما بلغت مخالفات التأنيث 7666 مخالفة بنسبة 54 في المئة من إجمالي المخالفات المضبوطة، فيما بلغ عدد المخالفات الأخرى التي تم ضبطها 1911 مخالفة بنسبة 14 في المئة من إجمالي المخالفات.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل أن حملات التفتيش نفذت 109 آلاف جولة تفتيش على المجمعات والمحلات التجارية في مختلف مناطق المملكة، من بدء تطبيق المرحلة الثالثة من قرار توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية في الأول من شهر صفر الماضي، بمشاركة جهات حكومية، للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص القرار. وبيّن أبا الخيل، أن الجولات أسفرت عن التزام 91914 منشأة بنسبة 84 في المئة، في حين بلغ عدد المنشآت غير الملتزمة 17094 منشأة بنسبة 16 في المئة.

ودعا عملاء الوزارة إلى التواصل معها عبر مركز الاتصال على الرقم 19911، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» على الأجهزة الذكية، لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار.

يُذكر أن المرحلة الثالثة من توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية انطلقت في الأول من شهر صفر الماضي، لتشمل أنشطة بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية، والملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك التي تباع المستلزمات النسائية، وأقسام المحال التي تباع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية.

فيما تضمنت المرحلة الثالثة المحال الصغيرة القائمة بذاتها التي تباع فساتين العرائس، والعباءات النسائية، والإكسسوارات، والجلابيات النسائية، ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة (المولات) التي تباع إكسسوارات وأدوات تجميل.

مذكرة تعاون لتوطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1675440>

الرياض - واس

أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مذكرة تعاون مع الهيئة السعودية للمحامين، سعياً إلى توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية على نحو يسهم في زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتعزيز التوطين المنتج والمستدام.

وتأتي الاتفاقية في إطار تنفيذ توصيات مجلس توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، واستجابة للأمر السامي القاضي باعتماد مؤشرات الانكشاف المهني، وفي ظل مساعي الوزارة لإعداد برنامج لتوطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية بالتكامل مع الجهات ذات الصلة.

وتتضمن المذكرة توجهات استراتيجية، عبر مبادرات تنفيذية تستهدف معالجة ضعف المعلومات الأساسية عن القطاع، وتوفير قاعدة معلومات شمولية عن القطاع بما يحقق التشخيص والتحليل الدقيق لأوضاع القطاع، والعمل على تحديد نسب التوطين والمستهدف تحقيقها حتى عام 2020م، ودعم مبادرات التأهيل والتدريب والتوظيف.

ومثل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين المهندس غازي بن ظافر الشهراني، الذي أعرب عن تفاؤله بنتائج التعاون مع الهيئة، سعياً من الوزارة للتوطين النوعي والمساهمة في تنظيم القطاع، واستحداث فرص للمحامين للتدريب على رأس العمل بالقطاع الخاص.

من جانبه مثل الهيئة السعودية للمحامين الأمين العام بكر بن عبداللطيف الهبوب، مشيداً بجهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومبادراتها لمتابعة مبادرات التوطين ودعمها، الأمر الذي شكّل أرضية مشتركة لتحقيق الأهداف الوطنية، وتوحيد الجهود والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الطرفين، والرامية إلى رفع مستوى المهنة ووضع المعايير والضوابط والترخيص اللازمة لذلك.



أمير الرياض ي دشّن "ملتقى الاستقدام والخدمات العمالية"

بحضور 4 جهات حكومية ويصاحبه 11 ورشة عمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/569831>

واس - الرياض

A A

دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، مساء أمس، ملتقى الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة، والمعرض المصاحب له في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، والذي يستمر ثلاثة أيام بمشاركة عدد من القطاعات الحكومية والأمنية والحقوقية والقطاع الخاص.

وقال المشرف العام على الملتقى ومعرض الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساندة يحيى الأمير: إن شركات الاستقدام الوطنية الكبرى تصنع الفرق في استقطاب الأيدي العاملة الماهرة والمدرّبة. من جانبه أوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العبيان: إن حقوق الإنسان في المملكة تحظى برعاية، وتتطلق هذه الرعاية من مبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت حقوق الإنسان واحترام كرامته، مؤكداً أن المملكة تحرص على أن تجعل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منهجاً ثابتاً في جميع أنظمتها وتدابيرها المتخذة، ومرتكزاً في خططها التنموية المستقبلية، وقد تُرجم هذا الحرص ببناء إطارٍ نظامي ومؤسسي قوي يحمي ويعزز حقوق الإنسان دون تمييز بين للمواطن والمقيم.

وقال: "إن النظام الأساسي للحكم يقوم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، وأن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، كما سنت المملكة أنظمتها وقوانينها التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان مثل نظام العمل والعمال ولوائحه التنفيذية وإجراء التعديلات عليه بما يضمن حقوق العامل ويصب في مصلحته".

يذكر أن الملتقى يصاحبه 11 ورشة عمل على مدار الثلاثة أيام، بشراكة استراتيجية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الخارجية والمديرية العامة للجوازات وهيئة حقوق الإنسان.

ويقدم الورش مختصون ومستثمرون ورؤساء تنفيذيون. ويفتح الملتقى أبوابه للجمهور والباحثين عن الخدمات المتميزة في مجال الاستقدام طيلة ثلاثة أيام من الحادية عشرة صباحاً إلى الحادية عشرة مساءً بمركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات.



الرياض تعادل 10 مناطق في قضايا النيابة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=335241&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2018-04-16 12:43 AM

تساوت الرياض في تلقيها قضايا النيابة العامة مع 10 مناطق أخرى في المملكة، حسب إحصاءات رسمية رصدت عدد الإجراءات التي نفذها أعضاء النيابة العامة، خلال الأسبوع الماضي بكافة المناطق وبلغت 109176 إجراء.



طبيب يغرد برفض مستشفى إجراء جراحة لشاب وصحة عسير تدافع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=335207&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر 15-04-2018 10:22 PM

لم يجد طبيب في منطقة عسير من متنفس سريع لإبصال شكواه للمسؤولين بالصحة في المنطقة والوزارة، إلا تحرير تغريدة نشرها عبر حسابه بـ«تويتر»، ممتعضاً فيها من تعامل مستشفى النماص شمال منطقة عسير مع حالة شاب مريض كانت تستدعي إجراء عملية جراحية، متمنياً في ختام تغريدته أن تصل رسالته إلى المسؤولين. وعلمت «الوطن» أن الطبيب المغرد، اعتبر حالة المريض عاجلة، وتحتاج «عملية» لوجود تجمع دموي يهدد حياة الشاب، فيما ذكرت صحة عسير في بيانها، أن حالة المريض كانت مستقرة ولا تستدعي العملية العاجلة. بيان صحة عسير

أصدرت صحة عسير بياناً أمس، حول واقعة المريض وتغريدة الطبيب، أكدت فيه، أنه إشارة إلى ما تم تداوله في تغريدة منسوبة لأحد الأطباء يذكر فيها أن إدارة مستشفى النماص رفضت إجراء عملية لشاب، فإنه وفقاً لإدارة المستشفى فإنها تلقت اتصالاً هاتفياً مساء يوم السبت الماضي، من رئيس قسم العمليات يفيد بتلقيه طلباً من الطبيب المذكور، والذي هو ليس من أطباء المستشفى بشكل رسمي، بتجهيز غرفة العمليات لإجراء عملية جراحية لإنقاذ مريض، أتى الطوارئ وحالته مستقرة وغير طارئة ولا تستدعي تدخلاً جراحياً إسعافياً في حينه. وحسب البيان، فقد قامت إدارة المستشفى بإبلاغ الطبيب المذكور، بأن إجراء «بطلب عملية لإنقاذ المريض» غير نظامي، ولكون إدارة المستشفى تعي أن العمل الطبي يجب أن يتم وفق ما تتطلبه معايير الجودة المعتمدة، والتعليمات الرسمية المنظمة والهادفة إلى سلامة ومصلحة المريض أولاً، فإنه لا يمكن السماح بأي اجتهادات شخصية قد تؤثر على صحة وسلامة المريض.

تغريدة الطبيب أوضح الطبيب المغرد، استشاري جراحة الأنف والأذن والحنجرة بكلية الطب بجامعة الملك خالد الدكتور علي الشهري، أن الشاب تعرض لحادث مروري في 22 رجب الماضي، وحضر لعيادته الخيرية بمستشفى النماص العام اليوم التالي، وأثبتت الأشعة إصابته ببعض الكسور، وتصعب إجراء عملية جراحية له إلا بعد شفائه ببعض الأدوية، مضيفاً أنه تلقى اتصالاً السبت الماضي من والد الشاب، يفيد بأن ابنه أصيب بنزيف في الأنف، وطلب حضوره إلى النماص لمعاينته، فتم ذلك، وجرى الاتصال بقسم الطوارئ بالمستشفى وإبلاغهم بالحالة وإشعارهم أنه بالطريق. وأضاف الشهري أنه وصل للمستشفى الساعة الرابعة عصراً من نفس اليوم، ولم يجد أحد بقسم العمليات، فاتصل بطبيبة التخدير وأبلغها بحالة المريض، وأنه يحتاج عملية طارئة، فاعتذرت، وقالت «مدير المستشفى والمدير الطبي بلغوها بعدم تخدير المريض»، مبيناً أنه بعد التواصل مع مدير المستشفى أكد رفضه إجراء العملية. جرائم معلوماتية

إلى ذلك، علق المحامي والمستشار القانوني عبدالكريم القاضي على تغريدة الطبيب، موضحاً أنها تدخل ضمن الجرائم المعلوماتية، حيث إن إساءة استخدام الأجهزة الذكية بالكاميرا أو ما في حكمها والتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، قد نصت عليه المادة الرابعة من نظام الجرائم المعلوماتية «على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين» لكل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية المذكورة.



"هدف" يصدر دليلاً إلكترونياً لبرنامج دعم أجر أيام غسيل

الكلية

يشمل ضوابط الاستحقاق وآلية الدعم والتساؤلات الشائعة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

<https://sabq.org/L8MKrV>

وكالة الأنباء السعودية (واس - الرياض) أصدر صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" دليلاً إرشادياً لبرنامج "دعم أجر أيام غسيل الكلى"، من خلال الرابط الإلكتروني <http://cut.by/Fw3Xv>، حيث يشمل الدليل ضوابط الاستحقاق وآلية الدعم والتساؤلات الشائعة وآلية التسجيل في البرنامج.

ويعوض برنامج "دعم أجر أيام غسيل الكلى"، منشآت القطاع الخاص بأجور الأيام التي يحتاج إليها الموظف لغسيل الكلى، إذ يدعم البرنامج الموظف المريض بالفشل الكلوي خلال مدة عمله في القطاع الخاص، فضلاً عن أحقيته بالاستفادة من الدعم، وإن كان مدعوماً ضمن برامج أخرى.

ويمكن لمرضى الفشل الكلوي العاملين في القطاع الخاص، الاستفادة من برنامج "دعم أجر أيام غسيل الكلى"، الذي يهدف إلى مساعدتهم على الاستمرار في أعمالهم بما يضمن لهم تحقيق الاستقرار الوظيفي، إذ يشمل البرنامج السعوديين والسعوديات وأبناء المواطنين العاملين لدى منشآت القطاع الخاص.



«الشورى» يثمن موقف خادم الحرمين من القضية الفلسطينية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28866419>

الرياض - «الحياة»
نوه مجلس الشورى، في بيان أصدره أمس، بانعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في دورته العادية 29، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وما صدر في ختامها من رؤية نيرة وحكيمة لقادة الدول العربية، تعبر عن تطلعات الشعوب العربية في توثيق عرى التعاون العربي. وأشاد المجلس بالكلمة الضافية، التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال القمة، التي أكد فيها محورية القضية الفلسطينية حتى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. كما ثمن المجلس إطلاق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على القمة مسمى «قمة القدس» ترسيخاً منه لمفهوم أن القدس وشعبها حاضرة في وجدان قادة وشعوب الدول العربية والإسلامية على رغم كل الظروف والمتغيرات والقرارات. ورأى مجلس الشورى أن إعلان خادم الحرمين الشريفين تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 150 مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس سيسهم في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، كما يرى المجلس أن تبرع المملكة بمبلغ 50 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) امتداد لعطاءات سخية تقدمها المملكة للشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعاني من احتلال متسلط. وأكد المجلس أن مبادرة (تعزيز الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة) التي طرحها خادم الحرمين الشريفين، تعد انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك، نظراً إلى شموليتها لمختلف القضايا العربية وما يحيط بالدول العربية من أخطار، من أولها التدخل السافر في شؤون الدول العربية من الأطراف الإقليمية أو الميليشيات الإرهابية التابعة لهم. وشدد المجلس على ما تضمنه إعلان طهران، الصادر في ختام أعمال القمة، وما عكسه من حرص على مواجهة مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتنمية، لبدء مرحلة جديدة في مختلف مجالات العمل العربي المشترك. واعتبر مجلس الشورى أن «قمة القدس» ترسم ملمحاً جديداً لمستقبل الشعوب العربية، من خلال تأكيدها أهمية الحفاظ على الأمن العربي وتعزيزه، باعتبار الأمن أساساً لكل بناء وانطلاقة للتنمية مستدامة يجد فيها كل مواطن عربي فرصة للإسهام في بناء دولته.

نائب وزير العمل: المرحلة المقبلة تشكل نقطة تحول للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 شعبان 1439هـ - 17 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28857943>

أكدت نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح، أن المرحلة المقبلة ستشكل نقطة تحول مهمة في حياة المرأة السعودية، واصفةً منتدى الله يعطيك خيرها (#نتقلي بأمان) بالحدث المتميز «كونه يناقش واحدة من أهم القضايا المجتمعية خلال المرحلة المقبلة ألا وهي قضية القيادة الآمنة للمرأة والأسرة». وقالت الرماح خلال رعايتها اليوم (الإثنين)، حفلة انطلاق المنتدى الذي تنظمه المبادرة الوطنية الله يعطيك خيرها بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور في الرياض: «نحن هنا اليوم لمواصلة التشجيع والتحفيز المتواصل للمرأة السعودية من القيادة، والمتابعة المستمرة لنجاحاتها وإنجازاتها نحو مستقبل أكثر إشراقاً، واستخدام إمكاناتها وطاقاتها لما يعود عليها وعلى أسرته ووطنها بالنفع والفائدة». وأضافت: «نؤمن بأن تنظيم هذا المنتدى وبمشاركة عدد من أبرز المختصين بمجال القيادة الآمنة في المملكة سيشكل منصة فريدة من نوعها على مستوى المملكة، وفرصة استثنائية للمرأة للوقوف على أبرز متطلبات السيادة الآمنة، والتي تضمن سلامتها وسلامة أسرته، كما أنه نافذة علمية وعملية للتداول مع عدد من أهم المتحدثين في المملكة ودول الخليج العربي». «من جهة أخرى، أشاد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الدكتور عبدالرحمن السويلم، بنجاحات المرأة السعودية، متوقفاً أن تثبت جدارتها وحرصها والتزامها التام بالأنظمة والقوانين بعد البدء بتنفيذ القرار السامي. وأشار إلى أن المنتدى مختص بالتوعية بأسس وقواعد السيادة الآمنة، ولمساعدة المرأة على تحقيق أهدافها خلال المرحلة المقبلة، مبيناً أن المنتدى يبرز أيضاً دور المرأة السعودية المميز ومساهماتها ونجاحاتها في تنمية المجتمع وتقديمه وازدهاره. من جهة أخرى، استعرض عضو مجلس إدارة الجمعية المشرف العام على المبادرة المهندس عثمان الفارس، الإنجازات التي حققتها «الله يعطيك خيرها» خلال خمس سنوات، لافتاً إلى أنها أثبتت فاعليتها بتميز في عدد من المناسبات، وتركت تأثيراً عميقاً على الصعيد التوعوي في المجتمع، مستشهداً بإحصاءات رسمية «سجلت الحوادث في عام 2017 انخفاضاً بنسبة 14 في المئة تقريباً، رافقها انخفاض في نسبة الإصابات بما يقارب 13 في المئة، وانخفاضاً في الوفيات بنسبة تزيد على 17 في المئة». ويشارك في المنتدى الذي يناقش على مدار يومين قضايا متعلقة بالقيادة الآمنة للمرأة وسلامتها وسلامة أسرته نخبة من المختصين وذوي العلاقة من المملكة، إضافة إلى بعض دول الخليج العربي.



الصحة: لن يتم الاستغناء عن أي موظف أو تحويله إلى القطاع الخاص إلا برضاه

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 شعبان 1439هـ - 17 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1675455>

الرياض- محمد الحيدر
قالت الصحة أنها أكملت كافة المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تخدم تحقيق التحول المؤسسي في القطاع الصحي وخصخصة تقديم الخدمات الصحية، وذلك ضمن عدد من الإجراءات -التي نفذتها الوزارة منذ صدور الأمر السامي

الكريم بتأسيس الشركة الحكومية القابضة والشركات المناطقية الخمس - وذلك بهدف تعزيز المسار القانوني والتنظيمي نحو التحول المؤسسي، لافتة أن الأمر السامي الكريم تضمن الموافقة على قواعد عمل اللجان الإشرافية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص.

وأبانت الصحة أن التحول الصحي ليس التخصيص فقط ولكن التحول الصحي يهدف إلى إعادة تأسيس النظام الصحي الذي تقدم من خلاله الرعاية الصحية للمستفيدين منه، مشيرة أن تأسيس النظام الصحي لا بد أن يبدأ بفهم هذه الرعاية التي نريد أن نقدمها، وكيف ستقدم؟ وهذا ما يتضمنه مشروع نموذج الرعاية الصحية الجديد وهو المرجع التفصيلي الذي يحدد كيف ستقدم الرعاية الصحية لمن يحتاجها من المستفيدين. وحتى يتم تصميم طريقة فاعلة ومؤثرة لتقديم الرعاية الصحية فإنه يجب البدء من المستفيد نفسه. وذلك من خلال تلبية ما يريده المستفيد والمريض وبحسب إحتياجاته وأولوياته. وبما يناسبه من طريقة وآليات وأدوات، وفي الزمان والمكان المناسبين له. وهذا سيزيد جودة الخدمة وأمانها وسيقلل تكاليفها ويحقق الرضا عنها ويحسن تجربة المستفيدين منها بشكل مميز. ولذا فلا بد أن يكون هذا المبدأ ملهماً لكل جهود التغيير ابتداءً من البنى التحتية للنظام. كما أن تجاهل تصميم الرعاية الصحية بحسب منظور المستفيد قد يخلق نظاماً صحياً سطحياً غير مستدام.

وأضافت الصحة أنه بناءً على ذلك فإن جوهر مشروع التحول الصحي هو بناء نظام صحي يقوم على نموذج جديد للرعاية الصحية، تُقدم من خلاله الرعاية الصحية وفق مبادئ ومفاهيم مهمة لنجاح النظام الصحي. وأكدت أن الشراكة مع القطاع الخاص تمثل محوراً مهماً من محاور التحول الصحي، بالإضافة إلى أدوات أخرى مهمة مثل التحول المؤسسي والصحة الإلكترونية وبناء آليات جديدة لتمويل وشراء الخدمة وغيرها. وهي أدوات يريد مشروع التحول الصحي من خلالها تمكين نموذج جديد للرعاية الصحية في المملكة.

وأوضحت أن أهم هذه الممكّنات هو مشروع التحول المؤسسي والذي يهيئ لتطبيق النموذج عن طريق شركات حكومية تقدم الخدمة الصحية بحسب المفهوم المؤسسي ووفق مفاهيم ومبادئ النموذج والتي منها مفهوم الرعاية المتكاملة حيث يتطلب تطبيق هذا المفهوم أن تربط مرافق تقديم الخدمة لتكون تحت مظلة موحدة مترابطة. وفي نفس السياق قالت الصحة إن رأس المال البشري من أهم مكونات التحول المؤسسي ولذلك فهو يلقي عناية خاصة ضمن خطط وخطوات المشروع.

مبيّنة أن مسألة تحويل الموظفين المشمولين بالتجمعات الحالية إلى نظام التشغيل الذاتي أو لاحقاً إلى نظام موارد بشرية خاص بالشركات لاتزال تحت الدراسة مع المسؤولين في ديوان الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية و مصلحة التقاعد و هيئة الخبراء، وذلك لحفظ حقوق الموظفين لحل كل الإشكالات الإجرائية التي تضمن نجاح بناء لمشروع التحول الصحي. وأعادت الصحة التأكيد على إيمانها العميق بالدور الجوهري لمنسوبي الوزارة في نجاح مبادرات التحول الصحي حيث سبق أن طمأن معالي وزير الصحة الجميع بأنه لن يتم الإستغناء عن أي موظف أو تحويله إلى القطاع الخاص إلا برضاه. وأشارت الصحة أنه بمشاركة فرق عمل محلية وبخطط متدرجة فإنه يجري حالياً في الشرقية والرياض ومكة وجدة تطبيق تجريبي لنموذج الرعاية الصحية الجديد، وأنه بفضل الله فتطبيق مسارات الرعاية الجديدة بحسب تصميم النموذج تحقق نجاحاً على كل الأصعدة بدءاً من تجربة المستفيدين ورضاهم عن المبادرات والتدخلات أو في تمكين فرق العمل وتأهيلهم أو على مستوى القياديين والمسؤولين المشرفين عن هذا المشروع.

وأبانت أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه الوزارة على إستكمال المتطلبات القانونية والتشريعية للتحول المؤسسي والتخصيص؛ فقد تمكنت من تحقيق 32 إنجازاً في إطار تهيئة بيئة القطاع الصحي للتحول الوطني. حيث أتمت 24 منجزاً ممكناً للتحول المؤسسي في القطاع الصحي خلال 2017 ، إلى جانب 8 منجزات ممكنة خلال الربع الأول من 2018.

إضافة إلى ذلك فقد أطلقت الصحة منصة جمع بيانات الترميز ، إلى جانب إستكمال الربط الإلكتروني لمستشفيات الوزارة والإطلاق التجريبي للنظام المركزي للمواعيد وإطلاق المركز السعودي لسلامة المرضى وغيرها من الإنجازات. وأكدت الصحة أن مشاريع مشاركة القطاع الخاص في الوزارة تواصل توسعها حيث أنهت الصحة الدراسة المتكاملة لطرح 9 مجالات لمشاركة القطاع الخاص سبق الإعلان عن خططها وهي: "الأشعة، العلاج التأهيلي، العناية الممتدة، العناية المنزلية، المختبرات، الصيدليات، وسلاسل الإمداد والتوريد" وهو في العرض حالياً لدى اللجنة الإشرافية لتخصيص القطاع ، كما طرحت الوزارة إلى جانب تلك المجالات مشاريع لتشغيل مراكز الرعاية الأولية وبعض وحدات العناية المركزة والتي تم ترسية إدارتها فعلياً على إحدى الشركات المختصة.

ولفتت الصحة أن التحول في الأنظمة الصحية يستغرق عادة سنوات من العمل الدؤوب لحساسة وخطورة نتائجه التي تمس صحة الناس بشكل مباشر، وأن العمل صعب وتحدي كبير ولكن العمل بطريقة التدرج الآمن سيحقق أهداف هذا المشروع المهم بعون الله بنتائج مستدامة وأسس قوية يصعب أن تتأثر حتى بالمشاكل العابرة. وأختتمت الصحة موضحة أن مشروعاتها ومبادراتها في مجال التحول الصحي تهدف إلى تطوير خدماتها المقدمة للمواطنين وضمان حصولهم على الخدمة بجودة وفاعلية، بالإضافة إلى تحقيق أثر إيجابي على موظفي الوزارة من ممارسين صحيين وإداريين. و هذا يتطلب تضافر الجهود في إصلاح القطاع بالكامل وتطويره، و على رأس تلك الجهود المشاركة الفاعلة لمنسوبي الوزارة.



«نزاهة» تطالب «البلدية» بمحاسبة محتجري فريقها في جازان المدينة حصلت على مستندات الاتهامات وفق «الهيئة»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/569999>

سعيد الزهراني - الطائف

طلبت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» من وزارة الشؤون البلدية والقروية سرعة التحقيق مع مسؤولي إحدى البلديات بمنطقة جازان بعد تجاوزهم على رجال الهيئة.

وأشارت الهيئة في خطاب حصلت «المدينة» على نسخة منه موجه إلى وزارة الشؤون البلدية- إلى أنه كُلف فريق من المختصين لزيارة إحدى بلديات منطقة جيزان؛ للتحقق في بلاغ ورد إليها وأثناء ذلك، تم الحصول على نسخ من الوثائق والبيانات المتعلقة بالموضوع محل البحث، وتم الاتفاق مع مسؤولي البلدية المعنية على أن يتم موافاة الفريق بالمتمقي من المستندات المطلوبة في اليوم التالي للزيارة عند تجهيزها، والقيام بجولة ميدانية على المشروعات محل البحث، برفقة أحد مهندسي البلدية، إلا أنه عند زيارة أعضاء الفريق امتنع مسؤولو البلدية عن تزويد أعضاء الفريق بنسخ من المستندات المتبقية، ورفضوا إجراء الجولة الميدانية، وذلك بتوجيه مباشر من قبل رئيس البلدية ومدير المتابعة. وعند خروج أعضاء الفريق إلى فناء المبنى «المواقف»، تبين أن سيارة الهيئة الرسمية محاطة من جميع الاتجاهات بسيارات البلدية، وبعد محاولات متكررة استمرت قرابة الساعة، فُتح الطريق للخروج.

واعتبرت الهيئة هذه الممارسات من الأشياء التي تعيق عمل الهيئة وممثليها عن أداء مهامهم، ومخالفة المادة 3/5/ب من تنظيم الهيئة التي تنص على تمكين منسوبي الهيئة من تأدية مهامهم، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق ونسخ منها، وأكدت ضرورة التحقيق، والعمل على اتخاذ ما يقضي به النظام بحق المتسبب، وإفادة بما يتم؛ ليتسنى لها اتخاذ ما يلزم. كما كلفت ممثليها معاودة الشخصوس مرة أخرى للبلدية المعنية؛ لاستكمال المهمة المكلفين بها.

البلدية: الاطلاع على المعاملات لا يتم إلا بشكل نظامي

رداً على «نزاهة» أعدت البلدية المعنية محضراً مفاده حضور شخصين يدعيان أنهما يعملان في هيئة مكافحة الفساد، وقاما بأخذ ملفات ومعاملات دون علم الشؤون الإدارية والمالية، ولم يقوما بتسجيل محضر زيارة ولا محضر استلام معاملات رسمية.

وطلبت البلدية من أمين منطقة جازان الاطلاع والتوجيه حيال مخاطبة هيئة مكافحة الفساد، وإبلاغ موظفيهم بإعادة كامل الملفات المتعلقة بالأمور المالية التي بحوزتهم، وأن البلدية تخلي مسؤوليتها عن فقدان أو تلف تلك المعاملات المهمة، علماً أن البلدية ملتزمة بالأنظمة والتعليمات، وفي حال رغبة الهيئة الاطلاع على المعاملات كافة، فإن البلدية لا تمنع من تسليمها بشكل نظامي.

وفي خطاب آخر لأحد مسؤولي البلدية المعنية أشار فيه إلى أنه حضر شخصان يدعيان أنهما من مكافحة الفساد، وطلبا عمليات الصيانة، وتم ذلك لهما، وعند طلبهم عمليات أخرى قمت بإرسال أحد الموظفين إلى مكتب المحفوظات الخاص بالمالية، فقام الشخصان بالذهاب مع الموظف إلى المكتب المجاور، وطلبا من الموظف الخروج من المكتب، وقاما بسحب ملفات لعدد 62 عملية، دون علم الموظف، ودون علمنا، وعند مواجهتهم وهم يهيمون بالخروج عن الملف الذي بحوزتهم، تم إغلاقه بظرف محكم من قبلهم، ورفضوا الإفصاح عن العمليات والملفات التي حصلوا عليها.



ضحايا المادة 77 يشاركون الشورى لإعادة صياغتها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=335264&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي 17-04-2018 12:04 AM

كشفت عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتورة نورة بنت فرج المساعد، عن اجتماع قريب يجمع 3 جهات رسمية مع اللجنة وهي: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والهيئة العمالية، ومجلس الغرف السعودية، وذلك لمناقشة تعديلات المادة 77 من نظام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، قبل رفعها للمجلس وإقرار تلك التعديلات بشكل نهائي.

حضور العاطلين

أوضحت المساعد خلال حديثها لـ«الوطن» أن اللجنة طلبت من الهيئة العمالية ترشيح عدد من المواطنين العاطلين والمتضررين من المادة «77» لحضور اللقاء المقرر الأسبوع القادم، وإبداء مرئياتهم حيال التعديلات الأخيرة، وإضافة مقترحاتهم لكي تؤخذ بعين الاعتبار عند الصياغة النهائية للمادة.

وأبانت أن المجلس ما زال يعمل على تعديلات تلك المادة من نظام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأن التصور المبدئي لتعديل المادة تم وضعه من قبل اللجنة، وستوضح الأمور بشكل شبه نهائي لأخذ وجهات النظر من الجميع لتقديمها إلى المجلس.

البيئة الجاذبة

يأتي ذلك في وقت نفت مصادر بمجلس الشورى لـ«الوطن» وجود أي مطالبات لإلغاء المادة 77 التي أثير حولها العديد من النقاشات، مبينة أن سبب عدم إلغاء هذه المادة هو الرغبة في أن تكون البيئة الاستثمارية في المملكة جاذبة وفقا للمعايير التنافسية الدولية دون الإضرار بالطرفين خاصة إذا تم الأخذ في عين الاعتبار وجود العديد من الشركات الصغيرة التي لا يمكن مطالبتها بدفع أكثر من التعويض.

وكشفت المصادر أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى تدرس إضافة على المادة «214» تعجل من اختصاص الجهات المعنية الفصل في الخلافات الناشئة عن مقدار التعويض المقرر في المادة 77، بشرط وجود حالة كان التعويض فيها قليلا، بالمقارنة بعدد سنوات خدمة العامل، إضافة إلى تعديل استحقاق العامل المتضرر من إنهاء العقد ليكون أجر شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة، وبحد أقصى 5 أشهر بدلا من 15 يوما والمعمول به في النظام الحالي.

المادة 77 من نظام العمل

يحق للعامل أخذ تعويض في حال أنهى عقده لأسباب غير مشروعة

يستحق العامل أجر 15 يوما وذلك عن كل سنة من سنوات خدمته

يستحق العامل أجر المدة المتبقية من العقد

أبرز الملاحظات على المادة

01 التسهيل على أصحاب الأعمال في فصل العاملين.

02 وجود انحياز لجهات العمل على حساب العامل.



الخوف سبب التستر على العنف الأسري والحماية تحتاج لقوانين وعقوبات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=335246&CategoryID=3

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=335246&CategoryID=3
3



"المملكة" تفوز بعضوية الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يجسد دعم حكومة خادم الحرمين وتعزيز مشاركتها في شتى المجالات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

<https://sabq.org/34Yqit>

خالد علي - الرياض

فازت المملكة بعضوية المجلس التنفيذي للأمم المتحدة للمرأة (UN Women) للفترة من 2019 إلى 2021، خلال الانتخابات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة. وأعلن قبل ذلك الوفد السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أنه تم انتخاب المملكة كعضو جديد في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقال الوفد الدائم عبر حسابه الرسمي على "تويتر": "تتطلع المملكة للعمل جنباً إلى جنب مع زملائنا الأعضاء؛ ابتداءً من يناير 2019".

وأكد البيان أن هذا الفوز يجسد اهتمام ودعم حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- للمرأة، وتعزيز مشاركتها في شتى المجالات وعلى الأصعدة كافة. وتعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أنشئت الأمم المتحدة للمرأة، بموجب قرار الجمعية العامة في يوليو 2010؛ في خطوة تاريخية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ لتكون هيئة جامعة في الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

«مكة»: 23 ألف أسرة استفادت من خدمات الإرشاد والإصلاح

الأسري خلال 2017

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28893476>

مكة- الحياة

أكد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية «المودة للتنمية الأسرية» بمنطقة مكة المكرمة زهير بن علي المرحومي، أن الجمعية تخطط لتقديم الاستشارات الأسرية لـ 11.545 أسرة في العام الحالي 2018، عبر مبادرة «شورى» للإرشاد والإصلاح الأسري، وهي إحدى مبادرات «جمعية المودة»، التي يتم تقديمها عبر الإرشاد بالهاتف والإرشاد بالمقابلة، والإرشاد الإلكتروني.

وقال المرحومي: استفادت من خدمات الإرشاد والإصلاح الأسري 23.205 أسرة خلال العام الماضي 2017، وغالبية المشكلات تمثلت بالخيانة الزوجية بنسبة 29 في المئة، وافتعال المشكلات وإثارة الخلافات بنسبة 24 في المئة، والتعدد بنسبة 10 في المئة، وصفات وطبع الزوج بنسبة 6 في المئة، والافتقار إلى روح الحوار بنسبة خمسة في المئة، وتسلب الزوج بنسبة أربعة في المئة، وإدمان الزوج المخدرات بنسبة ثلاثة في المئة، وتدخل أهل أحد الزوجين في حياتهما بنسبة اثنين في المئة.

وأضاف: «بلغت عدد الساعات الاستشارية 8772 ساعة استشارية، ونسبة الصلح 52 في المئة، بنسبة الرضا 95 في المئة من خدمات الإرشاد والإصلاح الأسري، أما نوع المستفيدين من حيث الجنس، فإن 55 في المئة منهم سيدات و45 في المئة رجال».

وتابع قائلا: «بلغ عدد المستفيدين من الإرشاد الهاتفي 17.244 أسرة، وبلغ حجم الإرشاد الأسري بالمقابلة 2.839 أسرة، بينما بلغ عدد المستفيدين من الإصلاح الأسري بالمحاكم 1.966 أسرة مستفيدة من الخدمة، وذلك بالشراكة مع أوقاف محمد عبدالعزيز الراجحي. أما عدد المستفيدين من الإرشاد الإلكتروني فبلغ 1.156 أسرة».

من جانبه، أفاد المدير العام للجمعية محمد بن علي آل رضى بأن رسالة جمعية المودة هي «التزام تمكين وإرشاد وتوعية الأسرة، عبر مبادرات تنموية مستدامة تسهم في تقوية روابط الأسرة واستقرارها».

وقال آل رضى: «تأتي مبادرة شورى للإرشاد والإصلاح الأسري للإسهام في علاج الخلافات الأسرية وآثار ما بعد الطلاق، عبر مبادرات صممت خصيصاً للعلاج الأسري بالوسائل الممكنة كافة، سواء عبر الإرشاد الهاتفي المتخصص أم الإرشاد الإلكتروني أم الإرشاد بالمقابلة».

وأشار إلى أنه، بانتهاء الربع الأول من العام الحالي، خدمت المودة 4021 أسرة في الإرشاد والإصلاح الأسري، موضحاً أن الأسر بحسب استراتيجية «المودة» تنقسم إلى أربع فئات، هي الأسر الناشئة، والأسر غير المستقرة، والأسر المنفصلة، والأسر المستقرة، وأن أكثر الأسر التي تستفيد من الإرشاد والإصلاح الأسري هي الأسر غير المستقرة، وهي الأسر غير القادرة على مواجهة التحديات ولديها اضطرابات أو معوقات تهدد استقرارها، وغير قادرة على حل مشكلاتها؛ نتيجة ضعف التواصل والتفاعل والتقدير بين الأبوين أو مع الأبناء، ونسبة تركيز الموارد لهذه الفئة 25 في المئة من الموارد.

حملة للحماية من الأخطار المنزلية والتحرش

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28884423>

الحياة - الرياض

دشنت جامعة جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل اليوم (الثلاثاء)، حملة توعية لصحة الطفل بعنوان «درايتك وقاية»، لتوعية الآباء بالوسائل الأفضل لتوعية أبناءهم وتدريب الأطفال على كيفية مواجهة الأخطار وسبل حماية أنفسهم من الناحية الجسدية والنفسية والاستغلال والتحرش.

وقال مدير الجامعة الدكتور عبدالله الربيش، الذي دشّن الحملة في البهو الرئيس لمستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر، إن «الاهتمام في صحة وسلامة الطفل الجسدية والنفسية هي الرصيد الأكبر لأي مجتمع»، منوهاً بأن المخاطر التي تواجه الأطفال في المنزل والبيئة المحيطة «كبيرة جداً»، داعياً أولياء الأمور والمسؤولين عن رعاية الطفل والمختصين إلى القيام بأدوار كبيرة لمواجهة هذه المخاطر التي «تزايدت بفعل افرازات الاستخدام السلبي للتقنية.»

بدوره، أفاد عميد كلية الطب الدكتور علي السلطان بأن الحملة التي تمتد على مدى ثلاثة أيام، تهدف إلى «الوصول إلى الأطفال وذوهم بالتعاون مع المدارس والمؤسسات الاجتماعية وجهات أخرى، لإيصال رسائل واضحة حول المخاطر الكثيرة التي تواجه الأبناء الصغار والتي يمكن أن تؤثر عليهم بشكل سلبي، إن لم نحسن التصرف معها»، معرباً عن أمله في زيارة أكبر عدد من الأهالي مع أبناءهم لمقر الحملة والمعرض المصاحب للاستفادة من البرامج المقدمة.

من جهته، أشار رئيس اللجنة المنظمة للحملة الدكتور نواف البلوي إلى أن الاستعداد للحملة تم على مدى أربعة أشهر بالتعاون مع جهات مسؤولة عن السلامة والوقاية من الأخطار، إضافة إلى جهات مكافحة العنف الموجه للأطفال، إذ تم توزيع الأنشطة على 10 أركان تفاعلية، حول المخاطر وسبل مواجهتها، وكان التركيز الأكبر على مخاطر المنزل، ومخاطر إهمال الوقاية، سواءً بترك التطعيمات الأساسية أو بعدم تدارك أعراض الأمراض في بدايتها، ما يؤدي إلى تداعيات غير محمودة لاحقاً أو عدم متابعة الأبناء سلوكياً.

وأوضح البلوي أن تزايد مخاطر التحرش الجنسي والإلكتروني للأطفال جعل من الضروري تخصيص ركن مستقل باسم فريق حماية الطفل من هذه المخاطر يتألف من أطباء استشاريين يقدمون خدمات متخصصة للأهالي في الوقاية من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها الأطفال.

من جهته، أكد رئيس مركز حماية الطفل في مستشفى الملك فهد الجامعي الدكتور أشرف العزيل، أن توعية الوالدين بخصوص السبل الأفضل لرعاية أبناءهم من الإساءات التي يمكن أن توجه إليهم جسدياً ونفسياً ومعنوياً هو من الأمور الأساسية لتنشئة الأطفال بشكل سليم، لافتاً إلى أن الحملة تعرض بدائل للعقاب البدني الذي يترك أثراً لا تزول، مشيراً إلى أن تقديم الرعاية الغذائية للأطفال لا تكفي، ويجب على الأبوين والمسؤولين عن الرعاية توفير الأجواء الأخرى المناسبة في تحقيق حاجات الطفل الترفيهية والسكنية ومتابعة الأطفال أثناء الزيارات.

ولفت العزيل إلى أن الحملة تتضمن عرض تجارب حقيقية أيضاً، حول اختبار قابلية الأطفال للاستدراج والاختطاف، أثبتت أن غالبية الأطفال الذي خضعوا للتجربة استجابوا للمختطف ومن دون تردد، وهو أمر خطر يجب تغييره بمضاعفة الجهود لتعليم الأطفال على مواجهة الاختطاف بالرباعية المعروفة: «أرفض، أصرخ، أهرب، بلغ.»

«الأمان الأسري»: تحسن طفيف في مستوى الجاهزية للوقاية من سوء معاملة الطفل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28884381>

الحياة - الرياض

قال برنامج «الأمان الأسري» إن «تحسناً طفيفاً» طرأ على متوسط جاهزية المملكة للوقاية من سوء معاملة الطفل في العام 2018، من غير أن يحدد نسبة التحسن التي بلغت حوالى 43 في المئة بين الأعوام 2011 و2016. وأشارت توصيات دراسة عن مدى الاستعداد الوطني للوقاية من سوء معاملة الطفل، في العام 2011، في المملكة، حملة عنوان «ورقة الحقائق»، إلى أن متوسط جاهزية السعودية للوقاية من العنف ضد الطفل تقدر بحوالى 43 في المئة. وقال المدير التنفيذي لبرنامج «الأمان الأسري» الدكتور ماجد العيسى لـ «الحياة»: «إن التحسين كان طفيفاً خلال الفترة من 2011 وحتى 2016».

وأشار العيسى إلى أن بعض الجوانب «تحسنت في شكل كبير مثل التشريعات والأنظمة والبرامج المنفذة، بينما انخفضت أولوية معالجة المشكلة والموارد المادية والفنية المخصصة لمعالجتها عن ما سبق، ما أدى إلى محدودية التحسن. » إلى ذلك، أجرى البرنامج في العام 2012، تجارب بخصوص الطفولة السيئة وعلاقتها في الأمراض المزمنة شملت 10156 شخصاً، 38 في المئة منهم إناث، وأسفرت النتائج عن إحصاءات عدة من ضمنها، ما يخص معدل انتشار الأمراض المزمنة النفسية والجسدية، وكشفت أن 19 في المئة مصابون بالقلق، و21 في المئة بضغط الدم، وفي ما يخص معدل التعرض لخبرات الطفولة السيئة من عينة الدراسة أيضاً 47 في المئة تعرضوا لمشاهدة أحد أفراد الأسرة يعامل بعنف.

وحول مدى انخفاض أو زيادة تلك النسب حتى العام الحالي 2018، والأسباب والحلول قال العيسى: «لا بد من إجراء دراسات لاحقة للتحقق من انخفاض أو زيادة النسب وفترة خمسة أعوام قد لا تكون كافية لقياس هذا الانخفاض أو الزيادة خصوصاً في ظل محدودية البرامج الوقائية التي يتم تنفيذها، ولكن الثابت ارتباط التجارب السيئة في الطفولة، بما فيها التعرض للعنف في الأمراض الجسدية والاضطرابات النفسية مستقبلاً، إضافة إلى ممارسة السلوكيات المضرة في الصحة مثل التدخين.»

«الشورى» يرفض ضم المتقاعدين المحتاجين إلى الضمان الاجتماعي»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28881740>

أسقط مجلس الشورى اليوم (الثلاثاء)، توصية تحسين مستوى معيشة أصحاب الراتب التقاعدي البالغ شهرياً أربعة آلاف ريال ودون ذلك، بالنظر إلى حال مداخيلهم لضم المحتاج منهم إلى كامل منافع الضمان الاجتماعي، ويكون ذلك بالتنسيق ما بين المؤسسة العامة للتقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي.

إلا أن المجلس رفض منح التوصية التي قدمها عضوه الدكتور خالد العقيل، رافضاً منحها لغالبية الكافية، ورأت لجنة الإدارة والموارد البشرية في «الشورى» أن التوصية «متحقة»، مشيرة إلى أن هناك تنسيقاً بين «التقاعد» ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية حيال ذلك.

وأوضحت اللجنة أن المؤسسة منحت الوزارة الصلاحيات للاستعلام عن جميع البيانات التي تحتاجها لهذا الغرض، وهذه البيانات تتدفق بشكل شهري تلقائي بين المؤسسة والوزارة، مؤكدة أن ذلك يأخذ طابع السرية لمن يحتاجون إلى مساعدة ومن يرغبون بتقديمها، كما أن هناك ضابط اتصال بين الوزارة والمؤسسة. وأشارت اللجنة إلى أن هناك حوالي 100 ألف أسرة ضمانية تستلم إعانة من الضمان الاجتماعي وعائلها متقاعد، ما يؤكد أن ذلك متحقق.

وطالب المجلس، «التقاعد» بإجراء تعديلات وصفها بـ «الضرورية والعاجلة» على بعض مواد نظامي التقاعد المدني والعسكري الحاليين، ودعتها إلى إجراء الدراسة والمراجعة الشاملة والمستمرة لهذين النظامين.

ودعا المجلس الذي ناقش ملاحظات اللجنة على التقرير السنوي للمؤسسة، بتحديد أسباب تدني عوائد استثماراتها الداخلية والخارجية، وعلاقة ذلك بسياسة وقرارات المؤسسة الاستثمارية المالية والعقارية، وإيضاح ما تم اتخاذه لمعالجة جوانب القصور وتضمين ذلك في تقاريرها السنوية المقبلة.

وأكد على «التقاعد» وضع خطة زمنية محددة لسرعة استكمال الربط الآلي التفاعلي مع الجهات الحكومية المعنية مباشرة في أعمالها، وتأسيس فرع إلكتروني للمؤسسة، وتضمين تقاريرها المقبلة مآتم تنفيذه وما قد تواجهه من عوائق عند التنفيذ.

وطالب المجلس، المؤسسة بتشكيل لجنة من الجهات المعنية لدراسة إعفاء أصحاب المعاشات التقاعدية المنخفضة وأسرها من الرسوم الحكومية للعمالة المنزلية والتمريض.

إلى ذلك، طالب مجلس الشورى في قرار آخر، إدارة الصندوق السعودي للتنمية بدراسة نسبة المكون المحلي للصادرات الممولة من برنامج الصادرات السعودية والمحددة حالياً بـ 25 في المئة. وناقش المجلس ملاحظات اللجنة المالية على التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية.

وطالب المجلس، الصندوق بالاهتمام بالجانب الإعلامي لإبراز الدور الذي تقوم به حكومة المملكة ممثلة في الصندوق، وذلك أسوة بما تقوم به الصناديق الدولية المماثلة. وطالبه أيضاً بتضمين تقاريره للأعوام المقبلة رؤيته ورسالته وأهدافه، وتشكيل لجنة للمراجعة مرتبطة في المجلس، وتضمين الحساب الختامي المدقق والمعتمد ضمن المعاملة التي تحال إلى المجلس.

خلل مالي وإداري في صندوق التنمية العقارية

ناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس، الصندوق بتقديم قروض ملائمة للأسر الشابة، مراعيًا جدولة السداد بما يتماشى مع دخل الأسرة.

وطالبت اللجنة، الصندوق بدراسة إصدار صكوك لتمويل الإسكان بالتنسيق مع الجهات المعنية، ودراسة أسباب عدم التسديد، وصعوبة التحصيل، وتضمينها في تقريره المقبل. ودعته إلى تكثيف جهوده الإعلامية والتثقيف المالي لإيصال

المعلومات عن آليات وبدائل الإقراض المختلفة، والأعباء المالية الحقيقية المترتبة عليها بطرق كاملة وشفافية ومبسطة للجمهور.

وتساءل أحد الأعضاء حول عدد المواطنين الذين توجهوا للاقتراض من المصارف بعد إعلان الصندوق عن اسمائهم، والأسباب التي دعت مواطنين إلى الإحجام عن الاقتراض، مطالباً الصندوق بتوضيح ذلك في تقاريره المقبلة. وطالب عضو آخر، الصندوق بأن يولي الإقراض المباشر للمواطنين الأولوية، وليس الاهتمام بدعم المطورين العقاريين، كما طالبت إحدى العضوات الصندوق بعدم اضطرار المواطنين إلى اللجوء للمحاكم للحصول على قروضهم. وأشار أحد الأعضاء إلى أن من أسباب تعثر السداد والتحصيل بالصندوق العقاري هو «الخلل المالي والإداري لعدم وجود ربط آلي بين الجهات الحكومية والصندوق، إذ يتم الخصم ويبقى المبلغ معلقاً». فيما أشار عضو آخر إلى أنه من أسباب عدم السداد وصعوبة تحصيل قروض الصندوق «ضعف الدخل وتزايد الاحتياجات الأسرية الأخرى».

خدمات الكهرباء «المتدنية» في الجنوب تسيطر على النقاشات
هيمنت خدمات الكهرباء «المتدنية» في مناطق جنوب البلاد على نقاشات مجلس الشورى خلال استعراض تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج. وأشار أحد أعضاء المجلس أثناء النقاش إلى تزايد أعداد الشكاوى المقدمة من المشتركين إلى الهيئة بخصوص الخدمات الكهربائية وانقطاعاتها، خصوصاً في جنوب المملكة، فيما طالب عضو آخر الهيئة بالنظر إلى التفاوت في قراءة عدادات الكهرباء، لعدم استكمال توفير العدادات الذكية.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى تدني الخدمات في القطاع الجنوبي، ومنها تكرار الانقطاعات وعدم الاستجابة السريعة لفرق الصيانة وطول قائمة الانتظار لتوفير الخدمة للمنازل الجديدة.

وأشار أحد الأعضاء إلى قلة عدد الوظائف التخصصية في الهيئة، وزيادة أعداد الوظائف المساندة والاستشارية، مطالباً بإعادة هيكلة البنية الوظيفية بما يتوافق مع «رؤية المملكة 2030»، فيما أشار عضو آخر إلى عدم انتظام الخدمات الكهربائية في منطقة جازان، وتفاوت في قراءة العدادات واحتساب الكلفة.

وطالبت اللجنة في توصياتها، الهيئة بتوسيع الآفاق أمام مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار في صناعة الكهرباء والمياه، لتحقيق الكفاءة وترشيدها للكلف. وطالبت أيضاً بإلزام الشركة السعودية للكهرباء، المواعيد المحددة لتنفيذ عناصر خطة تطوير هيكلة صناعة الكهرباء، والعمل على تطبيق برنامج هيكلة الشركة وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه. وطالبتها أيضاً أن تلتزم مؤشرات تتسق وتقاس مع أهداف «رؤية المملكة 2030» وتضمن ذلك في تقاريرها السنوية.

ودعت اللجنة، الهيئة إلى تبني معايير وضوابط في إجراءات الأمن والسلامة والارتفاع في مستوياتها، للحد من ارتفاع حالات حوادث السلامة المسجلة في صناعة الكهرباء. وطالبتها أيضاً بتضمين رخصة ممارسة نشاط صناعة الكهرباء والمياه شرط التزام المحتوى المحلي من السلع والخدمات وفق «رؤية المملكة 2030»، وتبني مؤشرات مستوى خدمات موحد، لمعالجة تدني خدمة الكهرباء المقدمة في بعض المناطق.

«العمل»: 20 ألف قضية خلافية للعمالة خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1675804>

متابعة - الرياض الإلكتروني
قال عبدالعزيز الحربي مدير عام الإدارة العامة للإشراف، على توظيف العمالة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: أن عدد القضايا الخلافية العمالية في المملكة خلال عام 2017 بلغت 20 ألف قضية، تم العمل على معالجتها.
ووفقاً للحربي، خلال جلسة "حقوق العمالة في الثقافة المحلية - الإعلام والتنقيف"، بملتقى الاستقدام والخدمات العمالية والذي يستمر إلى يوم غد الأربعاء بمركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، سيتم تقييم منظمة العفو الدولية لبرنامج مساند الذي يهدف بدوره للحماية من الإتجار بالبشر.
وأضاف: برنامج مساند هو تجربة رائدة عالمية وهي التجربة الأولى من نوعها في المنطقة قدمتها المملكة، حيث تشرف الوزارة على الاستقدام منذ حصول العامل على التأشيرة وحتى يأتي لأرض المملكة وإلى أن يغادرها.
وعلى الصعيد ذاته، عدّ محمد الدخيني المشرف العام على الإعلام والعلاقات العامة بوزارة التعليم خلال رئاسته للجلسة، أن أحد أهم حقوق العمالة الأجنبية هي أن تأتي لعمل تجيده وتتقنه.
إلى ذلك قال الدكتور فيصل الوعلان الرئيس التنفيذي لشركة الأجير المنتدب للاستقدام "أركو": أن عدد العمالة في القطاع الخاص المتواجد في المملكة لعام 2017 تحت مظلة شركات الاستقدام بلغ 135000، و عدد العمالة لقطاع الأفراد المتواجد في المملكة لعام 2017 تحت مظلة شركات الاستقدام 43000، في حين بلغت إيرادات شركات الاستقدام لعام 2016، 6 مليار ريال سعودي، وإيرادات شركات التوظيف العالمية لنفس العام 1500 مليار ريال سعودي، ونسبة إيرادات الشركات المحلية إلى الشركات الدولية من 0.4%، لافتاً إلى تقديمه للخدمات العمالية للغير، وللقطاع العام والقطاع الخاص وللأفراد، بمهنية واحترافية عالية، مع ضمان حقوق وواجبات أطراف العلاقة التعاقدية.
وأكد الرئيس التنفيذي لشركة مهارة للموارد البشرية الدكتور عبدالله العمرو، أن الشراكات الاستراتيجية بين الجهات المعنية تسهم في تنمية مختلف القطاعات، وتعزيزاً لتواصلها الدائم مع عملائها، مشيراً إلى حرص مهارة على تأهيل وتدريب العمالة بما يساهم في توفير خدمات متكاملة راقية تصب في مصلحة طالبي الخدمة، كما تحرص على تقديم الحلول لإدارات الموارد البشرية في مختلف الشركات والقطاعات بطريقة إبداعية ومبتكرة.
يشار إلى أن الملتقى يستمر حتى يوم غد الأربعاء من الساعة الحادية عشر صباحاً وحتى الحادية عشر مساءً لاستقبال الباحثين عن الخدمات المميزة والموثوقة في قطاع الاستقدام بمركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات.

مجلس الوزراء: إنشاء إدارة لرصد سوق الإسكان ومواجهة

تشتت البيانات

وضع المعايير للجهات المستهدفة بالتخصيص ضمن الفئات المستثناة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018
<http://www.al-madina.com/article/570127>

واس - الرياض

AA

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على إنشاء وحدة تنظيمية بوزارة الإسكان بمستوى إدارة عامة ترتبط بوكالة الوزارة للتخطيط والدراسات والبرامج، باسم «الإدارة العامة للدراسات والرصد الإسكاني» وتكون هي المرجع الرئيس لكل ما يتعلق بعملية الرصد الإسكاني بالمملكة. وتهدف الإدارة المشار إليها إلى رصد ومتابعة وتحليل سوق الإسكان بشكل مستمر، وتجميع البيانات والمعلومات الإسكانية الدقيقة وتوفيرها، ومواجهة تحدي تشتت البيانات الإسكانية، ووضع التوقعات المستقبلية لسوق الإسكان. كما وافق على وضع المعايير للجهات المستهدفة بالتخصيص ضمن الفئات المستثناة لغرض الترقية المنصوص عليها في لائحة الترقيات.

ووافق المجلس على تعديل رسوم خدمات الموائى بالزيادة أو النقصان وكذلك إلغاؤها أو إضافة رسوم جديدة بقرار من مجلس الوزراء.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الثلاثاء في قصر اليمامة بمدينة الرياض. تعديل رسوم خدمات الموائى وكذلك إلغاؤها أو إضافة رسوم جديدة الملك سلمان يشكر قادة «قمة القدس»

أعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية الشقيقة، ولجميع المشاركين في القمة العربية في دورتها الـ 29 «قمة القدس»، على ما بذلوه من جهود مباركة أسهمت - والله الحمد - في إنجاحها، كما أطلع -أيده الله- المجلس، على نتائج لقاءاته عدداً من إخوانه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية على هامش انعقاد القمة، وكذلك لقائه فخامة الرئيس أبوسوفو محو رئيس جمهورية النيجر، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية شهيد خاقان عباسي، في مقر الحفل الختامي لتمرير «درع الخليج المشترك I»، واستقباله معالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

«درع الخليج I» يرفع الجاهزية العسكرية

أكد مجلس الوزراء، أن رعاية خادم الحرمين الشريفين القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، فعاليات ختام تمرير «درع الخليج المشترك I» بحضور 25 دولة شقيقة وصديقة مشاركة في التمرين، يجسد حرصه -حفظه الله-، على أهمية التعاون والتنسيق العسكري مع الدول الشقيقة والصديقة ورفع مستوى الجاهزية لحماية وضمان أمن واستقرار دول المنطقة والعالم.

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، رفع التهنية لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، على نجاح القمة، وشدد على المضامين القيمة لكلمة خادم الحرمين الشريفين أمام «قمة القدس»، وما اشتملت عليه من تأكيدات بشأن عدد من القضايا المصرية التي تواجه الأمة العربية، مؤكداً أن إعلان خادم الحرمين الشريفين عن تسمية القمة بـ«قمة القدس»، وتبرع المملكة بمبلغ 150 مليون دولار

لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، و50 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، يجسد حرص -الملك المفدى- على مساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق، وهو ما عبر عنه بقوله -رعاه الله-: «إن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للأمة العربية، وأن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين.»

ورحب المجلس بـ«إعلان الظهران» وما اشتمل عليه من تأكيدات القادة العرب على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على منهجية واضحة وأسس متينة تحمي الأمة من الأخطار المحدقة بها، وتضمن الأمن والاستقرار، وتؤمن مستقبلاً واعداً للأجيال القادمة، وما عبر عنه الإعلان تجاه مختلف القضايا والأحداث التي تواجه الأمة العربية.

كما نوه المجلس بوثيقة الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات المشتركة الصادرة في ختام أعمال القمة العربية التاسعة والعشرين «قمة القدس»، وما اشتملت عليه من تعهدات تجاه تعزيز التضامن بين الدول العربية، وتنسيق مواقفها لخدمة مصالحها العليا، وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها.

«إعلان الظهران» يعزز العمل العربي ويضمن الاستقرار

جولات ولي العهد.. دعم قوي لـ«رؤية 2030»

ثمن مجلس الوزراء، نتائج الزيارات الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، للولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية ومملكة أسبانيا والتي جاءت بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- وما تم خلالها من مباحثات مع قادة وكبار المسؤولين في الدول الصديقة حول العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية، ومواصلة تطوير التعاون الثنائي في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والجهود المبذولة من أجل أمنها واستقرارها، وأكد المجلس، أن ما اتسمت به أجواء الزيارات من تقدير للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وما صاحبها من توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ودعم قوي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، وإشادة بالإصلاحات الجارية في المملكة التي فتحت آفاقاً وفرصاً جديدة لتطوير طاقات الشعب السعودي، تثبت الرغبة المشتركة في تعميق التعاون في المجالات كافة، وفقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- التي تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون المشترك على النحو الذي يحقق مصلحة المملكة وتلك الدول الصديقة وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

صواريخ الحوثي تثبت تورط النظام الإيراني

تطرق المجلس إلى عدد من الأحداث، مؤكداً أن استمرار الميليشيا الحوثية إطلاق الصواريخ الباليستية بشكل متعمد من داخل الأراضي اليمنية لاستهداف المدن والقرى الأهلة بالسكان في المملكة يثبت تورط النظام الإيراني في دعم الميليشيات الحوثية الإرهابية لتهديد أمن المملكة، والتحدي الواضح والصريح لقراري الأمم المتحدة 2216 و2231، مشيداً بكفاءة قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي في اعتراض تلك الصواريخ وإفشالها جميعاً.

النظام السوري مسؤول عن الضربة العسكرية

جدد المجلس دعوات المملكة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري ووقوفها معه والحفاظ على وحدة واستقلال سيادة سوريا، محملاً النظام السوري مسؤولية تعرض سوريا للعمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية، والتي جاءت ردّاً على استمرار النظام السوري في استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً ضد المدنيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء استمراراً لجرائمه البشعة ضد الشعب السوري الشقيق منذ سنوات.

تعزية الجزائر في ضحايا الطائرة العسكرية

ر مجلس الوزراء عن التعازي والمواساة للجمهورية الجزائرية رئيساً وحكومة وشعباً في ضحايا تحطم الطائرة العسكرية قرب مطار بوفاريك العسكري، سائلاً الله تعالى أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته ومغفرته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

8 قرارات اتخذها مجلس الوزراء

أولاً: تعاون بيني مع الجزائر

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة -أو من ينوبه- بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البيئة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: تعاون في مجال التقاعد

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد -أو من ينوبه- بالتباحث مع الجانب القرغيزستاني في شأن مشروع مذكرة تعاون في مجال التقاعد بين المؤسسة العامة للتقاعد في المملكة العربية السعودية والصندوق الاجتماعي في جمهورية قرغيزستان، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: اتفاق ضريبي مع لاتفيا

تفويض معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل -أو من ينوبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية لايفيا لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: تفاهم إعلامي مع السويد

تفويض معالي وزير الثقافة والإعلام رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء السعودية -أو من ينوبه- بالتباحث في شأن مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية وكل من: وكالة الأنباء السويدية، ووكالة الأنباء الإيطالية، ووكالة الأنباء المكسيكية، ووكالة الإعلام الكازاخستانية، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: إدارة لـ«الرصد الإسكاني»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الإسكان، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (33 - 11 / 39 د) وتاريخ 19 / 6 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء إنشاء وحدة تنظيمية بوزارة الإسكان بمستوى إدارة عامة ترتبط بوكالة الوزارة للتخطيط والدراسات والبرامج، باسم (الإدارة العامة للدراسات والرصد الإسكاني)، وتكون هي المرجع الرئيس لكل ما يتعلق بعملية الرصد الإسكاني بالمملكة، وتهدف الإدارة المشار إليها إلى رصد ومتابعة وتحليل سوق الإسكان بشكل مستمر، وتجميع البيانات والمعلومات الإسكانية الدقيقة وتوفيرها، ومواجهة تحدي تشتت البيانات الإسكانية، ووضع التوقعات المستقبلية لسوق الإسكان، وتكون مهمات الإدارة العامة للدراسات والرصد الإسكاني على النحو الموضح في القرار.

سادساً: استثناءات في لائحة الترقية

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية، في شأن استثناء المعارين للجهات المستهدفة بالتخصيص ضمن الفئات المستثناة لغرض الترقية المنصوص عليها في لائحة الترقيات، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (30 - 24 / 39 د) وتاريخ 12 / 6 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة عبارة (أو الجهات المستهدفة بالتخصيص) بعد عبارة (المنظمات الدولية أو الإقليمية) المذكورة في الفقر (د / 2) من المادة (الأولى)، وبعد عبارة (لمنظمة دولية أو إقليمية) المذكورة في الفقرة (أ / 6) من المادة (الثالثة) من لائحة الترقيات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1 / 686) وتاريخ 15 / 3 / 1421 هـ، وتعديلاته.

سابعاً: تعديل رسوم خدمات الموائ

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (116 / 25) وتاريخ 3 / 7 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصيات المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (63 - 1 / 38 د) وتاريخ 16 / 10 / 1438 هـ، ورقم (76 - 26 / 38 د) وتاريخ 27 / 12 / 1438 هـ، ورقم (6 - 21 / 39 د) وتاريخ 28 / 1 / 1439 هـ، ورقم (22 - 18 / 39 د) وتاريخ 11 / 5 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء إلغاء الفقرة (2) من البند (ثانياً) من الأحكام العامة من نظام رسوم وأجور خدمات الموائ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 42) وتاريخ 2 / 7 / 1405 هـ، ليكون البند (ثانياً) بالنص الآتي: «يتم تعديل الرسوم بالزيادة أو النقصان وكذلك إلغاؤها أو إضافة رسوم جديدة بقرار من مجلس الوزراء». وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثامناً: ترقية على مرتبتين

وافق مجلس الوزراء على ترقية بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية أحمد بن علي بن محمد الوادي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالمديرية العامة لحرس الحدود.

2- ترقية الدكتور / عبدالرحمن بن حسين بن إبراهيم الوزان إلى وظيفة (وكيل الإمارة) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة القصيم.

3- ترقية خالد بن عمر بن عبدالله السدحان إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

4- ترقية الدكتور / سلطان بن محمد بن حمد الهزاع إلى وظيفة (مستشار قضائي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

5 - ترقية سلطان بن محمد بن سلطان الطيار إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

العمل والتنمية الاجتماعية تقيم معرضاً توعوياً للعناية بكبار السن

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1633597>

«عكاظ» (الرياض) أقامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ممثلة في الإدارة العامة للبرامج والأنشطة، بالتنسيق مع الإدارة العامة للمسنين، أمس (الثلاثاء)، في مقرها في مدينة الرياض، المعرض التوعوي «للعناية بكبار السن»، إذ افتتح المعرض المشرف العام على وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة في الوزارة المهندس الحجاب بن أحمد الحازمي. ويأتي إقامة الوزارة لهذا المعرض استمراً للتعاون المشترك مع وزارة التعليم تجاه فئة غالبية في المجتمع هم فئة كبار السن؛ لزيادة الوعي حول حقوقهم وتوفير الرعاية والحياة الكريمة لهم، حيث تضمن المعرض أبرز مخرجات المسابقة التوعوية التي أقيمت خلال العام الماضي من خلال التعاون المشترك بين الوزارتين واللجنة الوطنية لكبار السن، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي بين فئات النشء تجاه كبار السن ومعرفة متطلباتهم والبر بهم. شارك في المسابقة، طلاب مراحل التعليم العام من خلال الرسوم التعبيرية، وكتابة المقال، وعمل بحوث مختصرة حول كيفية التعامل مع كبار السن ورعايتهم والاهتمام بهم. يُذكر أن عدد المسنين والمسنات ممن ترعاهم الوزارة في الدور الاجتماعية (637) مسناً ومسنّة، وبلغ عدد الدور الاجتماعية (12) داراً منتشرة في أنحاء المملكة، تقدم لهم الوزارة فيها كافة أوجه الرعاية الشاملة الاجتماعية والصحية وغيرها لتوفير الحياة الكريمة لهم.



30 ألف وظيفة في معرض المهنة 12

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=335335&CategoryID=5

جدة: الوطن 12:21 18-04-2018 AM أكثر من 30 ألف وظيفة ومشاركة 40 شركة في مختلف المجالات، انطلقت فعاليات معرض المهنة الثاني عشر، برعاية مدير جامعة الأعمال والتكنولوجيا الدكتور أسامة جنادي، حيث يهدف المعرض إلى التعريف بالفرص الوظيفية التي توفرها أكثر من 40 شركة محلية ودولية، من خلال ما تسعى إليه جامعة الأعمال والتكنولوجيا على إطلاق التخصصات العملية التي تواكب احتياجات سوق العمل. ويستقطب كبريات الشركات في مجالات الهندسة والإدارة وقطاع البنوك والشركات المالية والتنمية البشرية، وسيضم 40 جناحاً لمؤسسات من مختلف القطاعات المالية والصناعية والخدمية والمهنية وتجارة التجزئة، كما يأتي هذا المعرض بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويهدف لتقديم الإرشاد الشخصي والمهني لطلبة المدارس في المرحلة الثانوية

والجامعة والمعاهد المهنية، كما يوفر فرص اللقاء المباشر بين راغبي الوظائف والشركات مما يعزز من فرص التوظيف. كما تم تخصيص قسم لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة يمكنهم الالتقاء بالشركات الداعمة لمشاريعهم، في الوقت الذي تعد أبرز التحديات التي تواجه هذه المنشآت تتعلق بالتمويل والتسويق وعدم اتخاذ التدابير التحوطية لمواجهة المتغيرات في سوق العمل.



20 قراراً عدلياً تعزز حقوق المرأة خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28920912>

عززت وزارة العدل من حقوق المرأة، عبر 20 قراراً عدلياً خلال العام الأخير، شملت جميع نواحي التعاملات القضائية. ووجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني مأذوني الأنكحة بتسليم الزوجة نسخة من عقد النكاح، وأن يقوم المأذون قبل ضبطه لعقد النكاح، بأخذ موافقة المرأة وفق الوجه الشرعي وسماع ذلك بنفسه لفظياً. وزادت فرص عمل المرأة في وزارة العدل، بعد أن أعلنت الوزارة للمرة الأولى في تاريخها عن فتح مجال العمل للمرأة في مجالات وظيفية عدة بمسمى (باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى)، مشيرة إلى أنها حرصت على فتح باب التوظيف للمرأة السعودية لما لها من أهمية بالغة في تسهيل تقديم الخدمة للمستفيدات في خمسة مجالات عمل.

وللمرة الأولى، منحت المرأة بعض صلاحيات مهام كتابات العدل، بعد توجيه الصمعاني بمنحها رخصة التوثيق، اذ يعد القرار خطوة نحو تمكين النساء من ممارسة أعمالهن مساواة بزملائهن من جانب، ومن جانب آخر المساهمة في خدمة الفئات المعنية الذين يرغبون في إصدار الوكالات وتوثيق العقود عن طريق النساء. ومن ضمن القرارات والتطورات التي تهتم المرأة، منح عدد كبير من المحاميات رخصاً، اذ بلغ عددهن حتى الآن نحو 244 محامية، كما أطلق وزير العدل ديبلوم المحاماة الذي يستمر 3 سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاوله مهنة المحاماة. ووافق مجلس الوزراء السعودي على تنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، من أبرز مهامه: ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وصرف النفقة المؤقتة للمستفيد المستحق قبل صدور الحكم بصرفها، إلى جانب صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار.

وأقرت وزارة العدل مبادرة توفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة بالتعاون مع القطاع الثالث غير الربحي، بديلاً عن مراكز الشرطة لتوفير بيئة نموذجية يسودها الجو الأسري والأمني والصحي والترفيهي. وساند الأم الحاضنة اتخاذ قرار تمكين المرأة من دخول الدوائر القضائية من دون حاجتها إلى ولي، وذلك بالتعرف والتحقق من هويتها عبر نظام البصمة بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني.

ومنحت المرأة حق الولاية على المحضون، ما يسهل عليها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم وغيرها من الجهات.

وحسم المجلس الأعلى للقضاء أحقية الأم بإثبات حضانة أبنائها من دون حاجتها إلى رفع دعوى قضائية في محاكم الأحوال الشخصية، في الحالات التي يثبت عدم وجود خصومة أو نزاع بينها وبين والد المحضونين. ودعمت التعديلات الأخيرة على لائحة التنفيذ التي أقرها وزير العدل، حق الحضانة للأم بشكل غير مسبوق، إذ نصت على أن يكون تنفيذ قضايا الحضانة أو الزيارة، في بلد الحضانة أو الزيارة المنصوص عليه في السند التنفيذي، وأن يكون تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة مباشرة من دون إجراءات المادة رقم 34 من نظام التنفيذ، وهذا فيما يتعلق بأحكام التنفيذ فقط، إضافة إلى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة وفقاً لأحكام القضاء المستعجل، بروية صغير أو تسليمه لحاضنته مباشرة من دون إجراء مقتضى المادة الـ 34، كما قدمت نفقة المرأة على الديون الثانية للرجل لضمان العيش الكريم للمرأة وأولادها. ومن

القرارات التي عززت حقوق المرأة، تفعيل مكاتب المصالحة، التي ساعدت الأسر بشكل عام على حل كل القضايا بشكل ودي بين الطرفين، وخصوصاً فيما يتعلق بالحضانة للمرأة. وأدرجت وزارة العدل دعم المرأة في معرفة حقوقها الشرعية والقانونية، ضمن مبادرة «إبراز مميزات القضاء السعودي ونشر الثقافة العدلية»، وشرعت في تنفيذ مجموعة من معارض الثقافة العدلية في مناطق المملكة، لتوعية المرأة بحقوقها، آخرها أقيم في جامعة الأميرة نورة في الرياض. ووجه الصمعاني بأن يكون إثبات استحقاق أسرة المتغيب أو المفقود والأسرة المهجورة أو المعلقة لمعاش الضمان الاجتماعي بإقرار اثنين على الأقل من الأقارب بصحة حالة المتقدم بطلب معاش الضمان الاجتماعي وفق نماذج وإجراءات تضعها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دون الحاجة لتصديقها من المحاكم أو مطالبة مستفيدي الضمان الاجتماعي بأي من صكوك إثبات الحالة الاجتماعية. ومنحت اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ في قضايا النفقة الأولوية في الحجز على راتب الزوج للمرأة الصادر بحكمها حكم نفقة. وقدمت مكاتب الخدمة التوعوية والاستشارية في محاكم الأحوال الشخصية في 5 مدن، ما يزيد على 42 ألف خدمة للمستفيدات؛ من خلال عقود الشراكة بين الوزارة والقطاع الثالث (غير الربحي)؛ وذلك خلال العام الماضي 1438هـ. وأقر وزير العدل، ما انتهت إليه دراسة أجراها المجلس عن إمكان ترويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها خارج أوقات الدوام الرسمي، كما تم تجريم العضل ومنع إجبار المرأة على من لا تريده في النكاح.



«الأغلبية» تسقط توصية تطالب «التقاعد» بالمساواة بين المشتركين في المعاشات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Articles/28920910>

أسقطت تصويت لأغلبية أعضاء مجلس الشورى أمس (الأربعاء) توصية تطالب المؤسسة العامة للتقاعد بالإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين جميع المشتركين في جميع ما يتعلق بالمعاشات والفوائد والحصص لهم وأسرهم من راتب التقاعد بعد وفاتهم، أسوة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وبرت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى عدم قبول التوصية التي تقدم بها كل من الدكتورة إقبال درندري والدكتور فيصل آل فاضل، لكون المؤسسة العامة للتقاعد سبق وأن رفعت مشروع النظامين (التقاعد المدني، والتقاعد العسكري) تتضمن تعديلات تحقق التقارب المطلوب بين النظامين. ورأى رئيس اللجنة أن المساواة بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، متحققة بين جميع المستفيدين «بحيث يوزع المعاش بينهم بالتساوي، وهو ما ينص عليه كل من نظامي التقاعد المدني والتقاعد العسكري». وأضاف أن المساواة قد لا تكون بالضرورة في صالح المستفيدين، إدراكاً منها أن هناك فروقات بين النظامين «إذ إن هناك مزايا تتوافر للمستفيدين في نظام التقاعد، ولا تتوافر لدى المستفيدين في نظام التأمينات». وخلال الجلسة لم تتل توصية ثانية، قدمها كل من الدكتور سلطان آل فراح والدكتورة سلطنة البديوي، وتنص على «أهمية درس تعديل المخصص التقاعدي لمن يتوفى من المدنيين أسوة بالعسكريين»، موافقة المجلس. وردت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالقول إنها ترى أن من أهم المبادئ الأساسية للأنظمة التقاعدية والتأمينية مبدأ التوازن بين الاشتراكات المستقطعة والمنافع المقررة، مشيرة إلى أن العسكريين يقطع منهم 22 في المئة، بينما يستقطع من المدنيين 18 في المئة.

وأوضح رئيس اللجنة: «كون النظام يستقطع النسبة الأكبر على العسكريين، فمن باب أولى أن يحصلوا على منافع أكبر»، مشيراً إلى ما يتعرض له العسكريون من مخاطر بحكم عملهم، «كما أن أحكام استحقاقات المستفيدين المقررة بعد وفاة الموظف المدني والعسكري متماثلة، ما عدا حكم واحد، وهو الخاص بتخصيص المعاش الأول، لأول مرة بحيث

يخصص كامل معاش المستفيدين في النظام العسكري، حتى لو كان مستفيداً واحداً، بينما يشترط النظام المدني ألا يقل العدد عن ثلاثة أشخاص وقت تخصيص المعاش.»

وفي موضوع آخر، تساءل عضو مجلس شورى عن أسباب انخفاض تحصيل الزكاة في عام التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1437/ 1438 هـ عن العام الذي سبقه.

وطالب عضو آخر خلال مناقشة التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل، بأن لا تمنح الهيئة رقماً ضريبياً لمنافذ البيع إلا بعد التأكد من وجود نظام محاسبي محكم.

ودعت إحدى عضوات المجلس إلى إنشاء معهد تدريبي متخصص في مجال الضرائب وتحصيل الزكاة، فيما اقترح آخر إيجاد حساب بنكي للأموال الباطنة لتحويل زكاة أموالهم لهيئة الزكاة والدخل.

ورأى عضو خلال الجلسة أنه يتعين على هيئة الزكاة والدخل أن تقوم بدراسة شاملة وتقديرية لجميع الأموال المستحقة للزكاة سواء أكانت على الشركات أم الأفراد، في حين دعا عضو آخر هيئة الزكاة والدخل إلى بحث إمكان فرض الضريبة على بعض الشركات التي تعمل في السوق السعودية من خلال شبكة الإنترنت.

واقترح عضو أن تبادر الهيئة بتخصيص حساب لأصحاب الأموال الباطنة (الأرصدة البنكية، الأوراق النقدية، الذهب والفضة) لإيداع زكواتهم في هذا الحساب طوعاً وليس إلزامياً.

وطالبت اللجنة المالية في مجلس الشورى في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس، الهيئة العامة للزكاة والدخل بالتواصل مع الجهات المختصة، للإسراع في تشكيل اللجنة الشرعية، لاستكمال الإجراءات النظامية لصدور نظام جباية الزكاة.

ودعت الهيئة إلى استكمال إجراءات شغل وظائفها لمقابلة متطلبات تنفيذ جباية الزكاة ونظام ضريبة القيمة المضافة، وبما يتناسب مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى تفعيل عمل اللجان الداخلية لتسوية الخلافات المتأخرة بين الهيئة والمكلفين، وذلك قبل تقديمهم رسمياً باعتراضاتهم إلى لجان الاعتراض الابتدائية.

وطالبت اللجنة في توصياتها الهيئة بتضمين تقريرها المقبل الهيكل التنظيمي الجديد، وبما يتوافق مع التغيرات الهيكلية والتنظيمية الجديدة فيها وقواعد الحوكمة في القطاع العام، وتطوير أنظمة الحاسب الآلي بما يتوافق مع المستجدات في أعمال الهيئة وبما يحقق رضا المتعاملين معها.

ومنح المجلس اللجنة عقب المناقشة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

إلى ذلك، وافق مجلس الشورى خلال جلسته أمس، على مشروع نظام العمل التطوعي.

ويتكون مشروع النظام من 18 مادة، ويهدف إلى تنظيم العمل التطوعي وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي، وتفعيلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وكذلك تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

ويهدف مشروع النظام أيضاً إلى تعزيز قيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنمية قدرات المتطوعين وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.

تكوين «لجنة» لتعديل نظام حماية الطفل

قرر مجلس الشورى تكوين لجنة خاصة لدرس مقترح تعديل وإضافة مواد جديدة لنظام حماية الطفل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) وتاريخ 1436/ 2/ 3 هـ، المقدم استناداً إلى المادة (23) من نظام المجلس من عدد من أعضاء المجلس. واتخذ المجلس قراره بعد أن ناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح التعديل الذي تلاه عضو اللجنة اللواء علي السبهان. وأيد عدد من الأعضاء خلال مداخلاتهم على مقترح التعديل أهمية دراسة المقترح معارضين ما ذهبت إليه اللجنة في توصيتها. وكان مجلس الشورى صادق خلال الجلسة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بعد أن استمع إلى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن موضوع المصادقة.

ويهدف النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا المناسبة.

«الشورى» يطالب هيئة الرقابة والتحقيق بتفصيل العقوبات التأديبية لموظفي الدولة

طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لوضع مؤشرات قياس أداء أنشطة ومخرجات الهيئة، بالاسترشاد بمرجعيات عالمية متخصصة، إضافة إلى التوسع في توظيف المؤشرات من النساء في مجال التحقيق الإداري والرقابة.

ولزم المجلس في قراره خلال جلسة أمس (الأربعاء) الهيئة بتضمين التقارير المقبلة بياناً مفصلاً ومصنفاً بالعقوبات التأديبية الصادرة من الجهات الحكومية أو من الدوائر التأديبية بدويان المظالم على موظفي الدولة حسب الجهة الحكومية،

ونوع المخالفة، ومرتبة الموظف، وجهة إصدار العقوبة. ودعا الهيئة إلى تضمين تقريرها المقبل ما أنجزته من خطتها الاستراتيجية مع بيان مؤشرات الأداء الرئيسية، إضافة إلى وضع دليل استرشادي للحكومة تتبعه الأجهزة والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة.

وطالب المجلس الهيئة بالتوسع في التواصل مع المواطنين والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق باختصاصها. وفي موضوع آخر، وافق مجلس الشورى خلال جلسة أمس، على مشروع نظام الرهن التجاري، المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (17) من نظامه تجاه التباين بين المجلس والحكومة بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور محمد أبو ساق.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن إعادة مشروع النظام، الذي تلاه رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. ووافق المجلس في قرار آخر على تعديل بعض مواد نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/38) بتاريخ 16/1427 هـ، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه تعديل بعض مواد النظام في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد.



«الشورى» يطالب هيئة الرقابة بقياس أداء الأجهزة الحكومية والتوسع في توظيف المؤهلات في مجال التحقيق الإداري والرقابة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م
<http://www.al-madina.com/article/570280>

جابر المالكي
طالب مجلس الشورى هيئة الرقابة والتحقيق بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لوضع مؤشرات قياس أداء أنشطة ومخرجات الهيئة، بالاسترشاد بمرجعيات عالمية متخصصة، والتوسع في توظيف المؤهلات في مجال التحقيق الإداري والرقابة.

جاء ذلك خلال استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1438/1437 هـ.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بتضمين التقارير القادمة بياناً مفصلاً ومصنفاً بالعقوبات التأديبية الصادرة من الجهات الحكومية أو من الدوائر التأديبية بديوان المظالم على موظفي الدولة حسب الجهة الحكومية، ونوع المخالفة، ومرتبة الموظف، وجهة إصدار العقوبة.

كما طالب المجلس الهيئة بتضمين تقريرها القادم ما أنجزته من خطتها الاستراتيجية مع بيان مؤشرات الأداء الرئيسية. ودعا المجلس هيئة الرقابة والتحقيق إلى وضع دليل استرشادي للحكومة تتبعه الأجهزة والهيئات الحكومية المشمولة برقابة الهيئة. كما دعا المجلس الهيئة إلى التوسع في التواصل مع المواطنين والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق باختصاصها.

وفي موضع آخر اتخذ المجلس قراراً بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع النظام، في جلسة سابقة.

ويتكون مشروع النظام من ثماني عشرة مادة، ويهدف إلى تنظيم العمل التطوعي وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي، وتفعيلها بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وكذلك تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

كما يهدف مشروع النظام إلى تعزيز قيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنمية قدرات المتطوعين وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام الرهن التجاري، المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (17) من نظامه تجاه التباين بين المجلس والحكومة بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور محمد بن فيصل أبو ساق. واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن إعادة مشروع النظام.

استكمل المجلس مناقشة التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على وجهه نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 1437/1438هـ، أثناء طرحها في الجلسة العادية الثانية والثلاثين أمس. وأشار إلى أن توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس كل من الدكتورة إقبال درندري والدكتور فيصل آل فاضل لم تتل الأغلبية والتي نصت على: (على المؤسسة العامة للتقاعد الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بين جميع المشتركين في جميع ما يتعلق بالمعاشات والفوائد والحصص لهم وأسره من راتب التقاعد بعد وفاتهم، أسوة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية). وبرت اللجنة عدم قبولها بالتوصية نظراً لكون المؤسسة العامة للتقاعد سبق وأن رفعت مشروع النظامين (للتقاعد المدني، والتقاعد العسكري) تتضمن تعديلات تحقق التقارب المطلوب بين النظامين.

رفض قبول توصية بمساواة جميع مشتركى المعاشات

ناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل للعام المالي 1437/1438هـ تلاه رئيس اللجنة معالي الأستاذ أسامة الربيعية.

وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس الهيئة العامة للزكاة والدخل بالتواصل مع الجهات المختصة للإسراع في تشكيل اللجنة الشرعية لاستكمال الإجراءات النظامية لصدور نظام جباية الزكاة.

كما طالبت اللجنة الهيئة باستكمال إجراءات شغل وظائفها لمقابلة متطلبات تنفيذ جباية الزكاة ونظام ضريبة القيمة المضافة وبما يتناسب مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ودعت اللجنة الهيئة إلى تفعيل عمل اللجان الداخلية لتسوية الخلافات المتأخرة بين الهيئة والمكلفين، وذلك قبل قيامهم بالتقدم رسمياً باعتراضاتهم إلى لجان الاعتراض الابتدائية.



التحقيق في ضرب طالبين بمدرسة في أبها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 شعبان 1439هـ - 19 إبريل 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=335418&CategoryID=5

أبها: سلمان آل مقرح 19-04-2018 1:07 AM

تحقق الجهات المختصة في أبها في واقعة ضرب طالبين في إحدى مدارس أبها الابتدائية من مدير المدرسة، لأنهما يمزحان مع زميلين لهما، وذلك بعد تقدّم ولي أمر الطالبين بشكوى للشرطة، مطالبا بإظهار الحقيقة، ورد اعتبار ابنيه.

المدير يضرب طالبين

قال فيصل عسيري «ولي أمر الطالبين» لـ«الوطن»، أمس، إن «المشكلة بدأت عندما قام مدير مدرسة ابتدائية بأبها، بضرب ابنيّ اللذين يدرسان في الصف السادس والخامس بالمدرسة، في نهاية دوام أول من أمس، لأنهما قاما بالمزح واللعب مع اثنين آخرين من زملائهما، ولا نعلم لماذا تدخل مدير المدرسة وضرب ابنيّ ضرباً قاسياً دون حق، وكيف غاب الأسلوب التربوي عنه، خصوصاً أنه قام بضربهما بعدة كفوف على خدودهما، مما جعلهما يندخلان في حالة بكاء شديدة، عندما وصلت إليهما، وعلى الفور توجهت بهما إلى مستشفى عسير المركزي، وأجريت لهما الفحوص اللازمة،

وبعدما تقدمت إلى الشرطة بشكوى تم استخراج التقرير الطبي لهما»، متمنيا تحويل القضية إلى الجهات المختصة لاستكمال التحقيقات، وأخذ حق أولاده من خلال الجهات الشرعية.

المدرسة ترفض التحقيق

أوضح ولي أمر الطالبين أنه توجه أمس إلى المدرسة واستقبله المرشد الطلابي، وقال له إنه سيتم التحقق من كاميرات المدرسة حول ذلك، إلا أن مدير المدرسة رفض فتح الكاميرات أو استقباله.

وقال «صدمت عندما لم أجد منهم حلاً أو اعتذار، رغم الحالة النفسية الصعبة التي يمر بها ابناي، خصوصاً أن زملاءهما الصغار يحاولون معرفة التفاصيل منهما في ظل صمت المدرسة»، مطالباً إدارة التعليم بتكوين لجنة لمعرفة تفاصيل القضية وأسبابها، وإعطاء كل ذي حق حقه.

التعليم تحقق

أظهر التقرير الطبي الصادر عن مستشفى عسير المركزي، والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن «الضرب من طرف آخر، وبعد إجراء الفحوص الأولية تبين وجود احمرار على خدي الطالبين، ولا توجد أي إصابات أو كسور، وخرجاً، ولا يحتاجان إلى مدة شفاء ما لم تحدث مضاعفات».

قال المتحدث الرسمي لتعليم عسير محمد الفيفي، في رده على استفسار «الوطن»، إنه «سيتم التحقيق في الموضوع، واتخاذ ما يلزم وفق الأنظمة والتعليمات».



تعليم البنات وغرس الصحة

المصدر: جريدة الرياض 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1675165>

د. حسناء القنيعير

عندما ينجح الميثاق التعليمي في دعم الخطاب التنويري، دون اختزال الإسلام في جزئيات ومواقف يستخدمها المتشددون والمتشددات، فإنه يعني نجاح المنظومة التعليمية في حمل رايات التنوير الفكري، وسعة الأفق في إدارة العلاقات الإنسانية داخلها، وعدم التفريط في أي توجه من توجهات الوطن وآماله الكبرى..

سعت وزارة التعليم مؤخراً للتخلص من إرث الإخونج وفكر الصحويين اللذين هيمنا على التعليم عدة عقود، وهذا أمر يحمدها وإن كان قد تأخر كثيراً، وكان الأمير خالد الفيصل قد صرح في العام 2014 حين كان وزيراً للتربية والتعليم بقوله: «إن من أهم أسباب انتشار الفكر المتشدد إعطاء أصحابه فرصة في التعليم والمجالات الأخرى.. كان المجال بأكمله لهم، ولم يكن هناك مجال للفكر السعودي المعتدل ومنهج الاعتدال. تخلينا عن أبنائنا فاخطفوهم».

والمؤسف في هذا الأمر أن القائمين على التعليم العام والعالي، لم يفلحوا حتى اللحظة في فضّ سجون العقل وكسر تلك الجدران الصماء المحيطة به، فبقي عصياً على التغيير!

ولو نظرنا إلى ما ينشر في الصحف المحلية من أخبار تتعلق بتنقية مجال التعليم ممن يتلبسون بالتحزب وبفكر الصحوة، لوجدنا أن الأمر يتعلق بمدارس البنين دون مدارس البنات التي يسود فيها الانغلاق والتصحّر الفكري على نحو يفوق مدارس البنين، نظراً لعزلة مدارس البنات عن الفضاء العام، علاوة على عدم الرقابة على ما يحدث فيها من نشر للفكر المتشدد عبر ممارسات وأنشطة غاية في الصرامة والترهيب. فلقد اختزلت إنسانية التلميذات في تلك الأجواء، خلف سياج محكم من الشبهات والشكوك والمحاذير، التي صنعتها مخيلة معلمات متشددات، وهذا انحراف في النظرة التربوية التي لم تستطع استيعاب أنهن أمانة في أعناق القائمات على تربيتهن وتعليمهن، وإنهن في سن يكثر فيها الفرح والابتهاج بالحياة وعدم العبوس والانكفاء على الذات؛ فالقوانين المدرسية التي تسنها بعض المديرات والمعلمات المتشددات، تفتقد إلى كثير من المرونة، وتبدو أكثر شدة من قوانين السجون ومدارس رعاية الأحداث؛ لأن دور القائمات على مدارس البنات قد أفرغ من محتواه التربوي والأمومي، وقصر على الرقابة السلبيه والتشدد ورصد المخالفات قبل وقوعها.

ويأتي لبس العباءة وغطاء الوجه وليس القفازات والشراريب السوداء في بعض المدارس في قائمة الأمور التي تلزم بها التلميذات -لاسيما عباءة الرأس- لا فرق في ذلك بين تلميذات المرحلة الابتدائية وما بعدها. ولعلنا ما زلنا نذكر مديرة إحدى مدارس البنات التي منعت عدداً من الطالبات من الدخول إلى مدرستهن بسبب ارتدائهن عباءة الكنف، وطردتهن من المدرسة بعد مصادرة عباءتهن التي كن يرتدينها.

ومما ساهم في إحكام قبضة أولئك المتشددات على مدارس البنات ذلك الخطاب الدعوي المتطرف الذي يروج منذ سنوات ويجد له بيئة خصبة ورعاية في تلك المدارس، ولو أخذنا نبحت في سمات هذا الخطاب الموجّه لطالبات المدارس عبر المحاضرات والمطويات والكتيبات الدعوية التي توزع في مدارسهن وكلياتهن وجامعاتهن، لوجدناه يحفل بالترهيب والتخويف من عذاب الله، وسهولة التكفير، والمبالغة في سوق القضايا التي تمنع في تجهيلهن بإيراد أمور يعجز العقل عن استيعابها.

ويحتل موضوع العباءة قمة ذلك الخطاب، فقد ورد في إحدى المطويات التي توزع في المدارس رسم للعباءة، وأمامها جثة مسجاة كتب فوقها: (فهل تنفعل..؟ ماذا تريدن من هذه العباءة المزركشة والمحصرة التي تشترينها بالتمنات وأنت توضعين في القبر في كف من أرخص الأقمشة؟) تكمن المبالغة في ترهيب الفتيات وتجهيلهن في التحذير من تلك العباءة التي يزعمون غلاء ثمنها لمجرد أنها تلبس على الكتفين، وهذا غير صحيح!! ولو استقامت حجة المطوية لكان على كل الناس الاكتفاء بأرخص الأشياء لأن الموت في انتظارهم، ولماذا على الفتيات فقط أن يتجنبن شراء تلك العباءات، بينما يلبس الرجال أنعم وأرق الأقمشة والأشمعة، ويركبون أفخم السيارات ويسكنون البيوت والقصور الفارهة؟!!

ويمعن ملصق آخر في الاجترار على قدر الله، فيقسم النساء إلى قسمين، قسم يحكم له بدخول الجنة، وهن اللاتي يلبسن عباءة الرأس، وقسم يحكم عليه بدخول النار، وهن اللاتي لا يلبسن تلك العباءة!

كما بالغت إحدى المطويات في التنفير من العباءة التي توضع على الكتفين عندما نقلت قولاً لأحدهم يحذر فيه المرأة من لبس العباءة على الكتفين لأن ذلك سبب للفتنة والضياع، ولا أدري كيف استطاع الحكم بضياع كثير من النساء اللاتي اعتدن على لبس العباءة على تلك الهيئة، وهل قوله هذا مما يسمح به الدين؟ لقد استغل ذلك الخطاب الماكر والمراوغ ولع البسطاء بالصورة وبالمظهر لا بالجواهر، فعمل على اختزال الدين والتدين فيه، وصور لهم أن هذا هو مظهر النقي والورع والصلاح والصدق، أما من خالف هذا النمط الشكلي فليس بمؤمن ولا تقي ولا ورع!

ومن الأسئلة التي تتوارد على الأذهان منذ مدة ولم تجد إجابة لدى الوزارة هي: هل يوجد في لوائح الوزارة وتعاميمها ما يجبر التلميذات على عباءة الرأس وغطاء الوجه؟ ولماذا يترك الأمر بأيدي المديرات والمعلمات المتشددات لفرض قناعاتهن على التلميذات إذا لم يكن ثمة توجيه من الوزارة؟ ثم ماذا عن اختلاف العلماء في مسألة كشف الوجه، وإجبار التلميذات على وجهة نظر واحدة لا تلزم الجميع؟

عندما ينجح الميثاق التعليمي في دعم الخطاب التنويري، دون اختزال الإسلام في جزئيات ومواقف يستخدمها المتشددون والمتشددات في مآرب خاصة، عندما يحدث هذا فإنه يعني نجاح المنظومة التعليمية في حمل رايات التنوير الفكري، وسعة الأفق في إدارة العلاقات الإنسانية داخلها، وعدم التفريط في أي توجه من توجهات الوطن وآماله الكبرى.

إنّ أيّ منظومة تعليمية لا تلتفت التفاتة حقيقية إلى الحاضر والواقع المعاش، ولا تقدم مفرداتها على أسس تركز على فائدة ما تقدمه للمتعلّم من حيث ملاءمته لثقافة العصر وعقول المتلقين، وما يمكن أن تضيفه لهم على الصعيد المعرفي والوظيفي، إن منظومة كهذه تكبلها أغلال الفشل، مهما ادعت حرصها على تطوير فلسفتها وآلياتها.

بقي "سمة" يا وزارة العدل!!!..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 رجب 1439 هـ - 15 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/569647>

إبراهيم علي نسيب

بعد قرار وزارة العدل في إيقاف الخدمات، والحلول التي سوف تقدمها بهدف تحقيق العدل وحماية الإنسان، وهي حلول مذهلة، بقي هناك مشكلة ضخمة هي في الحقيقة أضرت بالكثير من المواطنين، والذين باتوا ضحايا لكل من هب ودب، حيث يمارس عليهم كل من يتعرض لمشكلة صغيرة معهم إلى وضع أسمائهم في القائمة السوداء، وبعدها يجد الإنسان نفسه في ورطة (لا) نهاية لها، وكلهم يفعل ذلك، الاتصالات من جهة، وشركات السيارات... وغيرهم من جهة أخرى، هكذا باتفاق بينهم وبين «سمة»، الشركة الجاهزة على أن تضع أي أحد في قوائمها، حتى وإن كان الخلاف مع بقالة الحي، ودون أن تعرف الأسباب، وبدون حكم قضائي، تتصرف هذه الشركة، والتي تدعي أنها مع الإنسان، وهي بأمانة ضده ومع غيره، كالبنوك مثلاً، والتي تتفطن في إيذاء الإنسان، وتُحاصره في القوائم السوداء، حتى وإن تقدّم لها وحل المشكلة معها، يبقى اسمه وتبقى معاناته للأبد. وهي حقيقة مؤسفة، أتمنى أن تنتهي بردها إلى القضاء ووزارة العدل، التي هي بالتأكيد حريصة على العدل، ومحل تقدير الجميع.

• ومن يُصدّق أن تنتهي قضية مواطن مع بنك إلى القائمة السوداء، بالرغم من أنه ملتزم ويدفع للبنك الأقساط شهرياً، ويبيده يُسلم للبنك القسط بعد الاتفاق مع شركة التحصيل المفوضة من البنك بالتسوية، إلا أن ذلك لم يشفع له في الخروج من القائمة السوداء (لـ) «سمة»، والتي فيما يبدو أن هذه الشركة تتباهى بأعداد المتعثرين، وهي قضية بجد مؤلمة، وتسببت في معاناة الكثير من المواطنين.

ولأهمية العدل أتمنى أن تتدخل وزارة العدل عاجلاً، وأن تتولّى محاكمنا البت في القضايا كلها، بهدف رفع الضرر عن المواطنين المتعثرين في السداد، وتحقيق العدل والإنصاف لا أكثر!!!!..

• (خاتمة الهمزة).. ثقتي مفرطة في أن معالي وزير العدل يهتم الإنسان، فهو الذي يقدر على تخليص المواطنين من «سمة»، هذه الشركة التي ظلمت الناس بقوة، ووأدت فيهم أحلامهم، وتفننت في إتعاسهم.. وهي خاتمتي ودمتم.

أنظمة العمل والبطالة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/569786>

سعيد محمد بن زقر

أودّ الإشارة في مقال اليوم الى محور من محاور رؤية ٢٠٣٠ يستحق المزيد من الإضاءة. فالرؤية أعطت أولوية لتمكين المرأة ضمن المحاور الأساسية التي استهدفت خلق توازن في سوق العمل بالنسبة للمرأة وأيضاً للحد من معدلات البطالة المرتفعة بين السيدات والشابات.

لكن بعض الأنظمة من الحرص الزائد، رغم أنه يستهدف منع ما قد يعرض المرأة لأي مضايقات وأي إساءة، فإنها تضر بفرص توظيف المرأة في القطاع الخاص. بينما أصحاب العمل هم جزء من النسيج الاجتماعي للوطن ويفترض فيهم ذات الحرص على مكانة بناتنا وأخواتنا من نساء الوطن. وإذا غيَّب ذلك فإنه يستبعد أيضاً تربوياً مهماً في عمل المرأة بقطاع الأعمال، ألا وهو تعزيز الثقة بالنفس عبر تشجيع المرأة على اتخاذ القرارات الصحيحة. فالشابات كلما تقدمن في التعليم والعمر سيكن أكثر نضجاً وثقة بأنفسهن وبمهاراتهن مما يمكن معه افتراض اتخاذ القرارات الصائبة. على أن تشجيع المرأة ودعمها في اتخاذ قراراتها سينعكس إيجاباً على عملها وإنتاجيتها والأسرة التي ستكونها وعلى المجتمع. فضلاً عن اكتسابها مهارات جديدة من حيث التعامل الاجتماعي والتعامل مع الغير. ولهذا التطبيق الحر في لبعض النصوص سيجعلها أقرب لمنع توظيف المرأة من تمكينه. فعلى سبيل المثال يمنع النظام ولوائحه التطبيقية وجود امرأة عاملة واحدة بين موظفين رجال ما يترتب عليه إن كانت لدى أي منشأة رغبة في تعيين أخصائية تسويق واحدة فإن هذا الشرط سيُفهم منه ضرورة توظيف أكثر من امرأة، والا لا يجوز توظيف واحدة، ما يعني تلقائياً استبعادها من المنافسة. وحيث إن القطاع الخاص في أوضاع اقتصادية لا تخلو من تحديات متعددة فإنه يصعب توظيف أكثر من شابة في وظيفة يفترض أن تقوم بها شابة واحدة. لا شك أن هذه النصوص اللائحية تمت من المشرع بحسن نية، ولكنها في التطبيق ستحد من فرص توظيف حقيقية للمرأة. وبعض هذه الفرص كانت ستفتح أمام المرأة التدرج في السلم الوظيفي والانضمام لعلامات عالمية واكتساب مهارات متنوعة ستمكنها في المستقبل المنظور من الاستقلال بعملها الخاص. وهو سيزيد من دخلها وينعكس إيجاباً على السعة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

وحيث إن 75% من البطالة بالمملكة من النساء وبالذات بين الأعمار الشبابية، فإنه ينبغي إعادة التفكير في بعض النصوص التي تدفع من يدبر شركة ترغب في تعيين امرأة في وظيفة إدارية، يتخلى عن توظيفها لأنه سترد لخاظره نصوص النظام التي تمنع تعيينها لوحدها.

وأنظمة العمل ليست استثناء، إذ إن لوائح البلديات أيضاً تلزم المحلات الصغيرة بضرورة عزل المرأة في العمل عن أي رجل مما يجعل خيارات المحلات الصغيرة، إما توظيف عدداً من النساء أو حصر التوظيف على الرجال فقط. لأن تكلفة توظيف أكثر من عاملة واحدة وعامل، يترتب تكاليف فوق طاقة صاحب المحل فيصرف النظر عن توظيف الشابة فتتضمن إلى قائمة البطالة. وهكذا تتضاعف معدلاتها. ويُستدرك أنه مسموح للمرأة بالعمل كصراف (كاشير) في محلات السوبرماركت بسبب اتساع مساحاتها ولكنها ميزة لا تتوفر لمحلات صغير إمكانات صاحبه أقل من الذي يؤسس سوبرماركت.

إن كاتب السطور بقدر ما يشجع تمكين المرأة بقدر ما يدعو لتكوين مبادرة تراجع بعض نصوص هذه الأنظمة واللوائح، فهي حتماً وجدت لخدمة مقاصد خيرة ولتسهيل الحياة وحماية حقوق العاملين وبالذات لتمكين المرأة وصيانة حقوقها.



تقنين حرية التعبير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16 إبريل 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1632602>

أنمار حامد مطاوع

هذا المصطلح (حرية التعبير) هو أحد أهم الحقوق على مستوى العالم والإنسانية. وفي الوقت ذاته هو أكثر الحقوق غموضاً وضبابية. منظمة حقوق الإنسان العالمية التابعة للأمم المتحدة تحتوي على عدد من المواد الخاصة بحرية التعبير مفادها: (حرية التعبير مكفولة للجميع). الخلاف العالمي يتمحور حول التفسير والتقنين. فالمفهوم السطحي لتلك المواد - خصوصاً حرية التعبير الكلامية - يفسره البعض بحسن نية أو بسوءها على أنه يعني: أن يقول الفرد ما يشاء وقت ما يشاء

أين ما يشاء. وبناء على ذلك التفسير يفسح المجال لنشر خطابات التحريض والتشهير وانتهاك الآداب الدينية والاجتماعية والإساءة للأقليات والازدراء والتجريح والسب والإهانة والدعوة إلى التجمهر ونشر الوثائق الخاصة وخصوصيات الأفراد.. وما إلى ذلك من فوضى أخلاقية وفكرية تبررها حرية التعبير. وليس سرا أن منظمات الكراهية تنتسل دائما من منافذ الحرية.

أكثر تعريفات فلاسفة الحرية عقلنة هو: (الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين). هذا هو المحور الأهم عند الحديث عن حرية التعبير، لأن النقاش وقتها يتحول إلى داخل أروقة المحاكم والجهات الرسمية وتكون مكشوفة للمجتمع والعالم. هذا العالم الذي تغير الآن في كثير من مفاهيمه وأصبح أكثر حذقا وانتباها. وبالتالي، لا يمكن أن يصدر قانون يتنافى مع القيم الإنسانية العالمية لا انفلاتا ولا تقييدا. فتصبح الحرية وقيودها محددة بالقانون.

اللوحات التي يحملها المتظاهرون حول العالم: (نهاية القمع.. السماح بالتعبير) هي عبارات تدينهم أكثر مما تخدم قضايهم لو كانت مطلقة كما هي عليه، فهي لا ترتقي بالإنسانية ولا تخدم السلام والاستقرار بل تساعد على الانفلات ونشر الفوضى بكل أشكالها.

المحكمة العليا في بلد تمثال الحرية حددت حرية التعبير في الكلام والفعل ولم تتركها عائمة. مثلا، نصت على أن حرية التعبير تشمل: حرية عدم الكلام أو عدم الفعل، وحرية ارتداء علامات تدل على رفض أو تأييد.. ولكنها أيضا حددت بأن الحرية لا تشمل: التحريض على فعل يضر بالآخرين، أو نشر المواد الفاحشة، أو استخدام كلمات خادشة للذوق العام في التجمعات، أو تعاطي المخدرات.. وأوردت مثلا: لو أن أحد الحضور في داخل قاعة مكتظة بالجمهور صاح قائلا: (حريق.. حريق) دون أن يكون هناك حريق فعلا، لا يمكن أن يبرر فعله على أنه حرية تعبير، فما يقوله سوف يتسبب في فوضى تؤدي لتضرر الآخرين.

لا يوجد دين سماوي صحيح ولا قانون عالمي عاقل يسمح بحرية التعبير المنفلتة. الحرية يجب أن تحددها القوانين لحماية المصلحة العامة والخاصة. تلك القوانين تعتمد على ثقافة المجتمع وأعرافه وتقاليده.



دوائر خاصة لقضايا الفساد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 شعبان 1439هـ - 17 إبريل 2018م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-El-Ghasmi/28865100>

علي القاسمي

لدينا أزمة صريحة مع تداول الخبر، هذه الأزمة مزيج ما بين الجهل وانعدام المسؤولية والفراغ، تمريرنا المخجل للأخبار والمعلومات المضللة والروابط المخجلة يشرح كيف أن التلاعب بعقولنا لا يكلف شيئا عدا بضعة أسطر مبهرة وقليل من الكذب المضاف بعناية، ليكون صالحا للتمرير من طبل لآخر، لا يفكر أحدا ولو بضع ثوان، قبل صناعة البالونات الخبرية، في الفائدة منها وما تأثيرها والمحصلة الختامية من هذا السباق المنتهي إلى مجتمع يسعى بالإشاعة على كتفه ولو كان فيها حقه.

كثير من التحليلات والتوقعات والأخبار نمررها يوميا بما هو أقرب للحرق وأعلى من الألم، شهوة كبيرة بين أرواحنا للنقل والقص والنشر والتخويف وبث القلق، لا تدقيق على ما يقع بين أيدينا من الأكاذيب المزروعة بعمق ولهدف ما، ولا تغليب للتجاهل وركن وإماتة الباطل ميكراً، ولا نية للصمت حين يكون ضرورة ومطلبا في وقت ملائم لنسج الحكايات والخيبات والمخاوف والسطور الملغمة. ليحسب كل منا إسهاماته في هذا الضجيج الشعبي والتسطيح العام للوعي، وليسأل نفسه: لماذا كان مسهما فيه؟ ولأجل من؟ ما ثمار أن يوزع المنتجات الرديئة ويعلبها في غطاء من انكسار؟ لماذا نسيء التعاطي مع الحراك العام ونجيد التفاعل مع الحراك الخائب؟ رغبنا في التهويل والسباق نحو المجهول مرتفعة، ولكم أن تتخيلوا تناقضا أكبر من هذا: أحدهم يرسل نصوصا دينية عن أخطار الفتن، وأن المؤمن للمؤمن كالبنيان، والثبات في الأزمات، وعلى هذا النسق، وتجده في أوقات أخرى أول المشاركين في مسرحيات الإشاعات ومسلسلات الكذب سريع التحضير، وباستخدام أقل عدد من أصابع اليد الواحدة.

تابعوا من حولكم، دققوا في ما يصلكم، اضحكوا كثيرا قبل أن تتألموا، وتأملوا كيف أن الرغبة تجري في عقول بعض البسطاء للحضور بمثابة مخبرين أو حاضرين في الحدث، وهم عاجزون عن التفريق بين الكلمات الشهيرة «صحيح، خطأ، ضار، نافع، موجب، مطمئن»، يتناسى هؤلاء أنهم شركاء في ما يحدث من ترويج للكذب وتأجيج للفتن، ولا يدور في بالهم كونهم وكلاء بالنيابة وبالغيباء لمن يطبخ هذه السموم والخدع على طبق بارد، ثقة منه بأنه متوافر في السوق الاجتماعية من مهمته التوزيع والتلميع والترع الدائم بعقله حينما لم يجد شيئا مناسباً ولائقاً بفعله سوى المضي في فتنه «جار الكتابة» والانغماس في لعبة مزعجة ركيكة فاضحة اسمها «القص واللصق»، تعلمها الصغار بوصفها فناً تشكيمياً، واستوعبها الكبار فعلاً تشكيمياً تحريضياً سخيفاً.



إنعاش المجالس البلدية أو إعلان موتها!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 شعبان 1439 هـ - 17 إبريل 2018م

<http://www.al-madina.com/article/569908>

عبدالله الجميلي

*هناك مُعَوِّقات تواجه «المجالس البلدية» منها: محدودية صلاحياتها، وضبابية علاقتها بالجهاز التنفيذي في الأمانات والبلديات، التي بعضها يرفض تزويد المجالس بالتقارير الدورية لدراستها لمعرفة مكامن القصور، ووضع الحلول لمعالجتها!

*أيضاً من المُعَوِّقات التي تهدد «المجالس البلدية» ضعف الجهاز الإداري فيها، وهشاشة علاقتها بالمجتمع، وفقدانها للشرارات الناجحة والفاعلة مع بيوت الخبرة كالجامعات، يُضاف لذلك زيادة عدد أعضائها، وعدم كفاءة طائفة منهم، وعدم تفرغهم للعمل!!

*تلك المُعَوِّقات خرجت بها ورشة عمل نفذها المجلس البلدي في الأحساء الأسبوع الماضي بمشاركة خمسين شخصية من مختلف أطراف المجتمع الأحسائي، ونقلت تفاصيلها (صحيفة الوطن).

*فشكراً لـ (بلدي الأحساء) على تلك المبادرة، وعلى شفافية ومصادقية مناقشاتها، وتوصياتها، التي أبرزت بوضوح التحديات التي تعترض طريق «المجالس البلدية»، والتي أراها مستمرة منذ انطلاقتها، وحتى يومنا هذا؛ رغم ما قيل عن إعادة النظر في أنظمتها!

*وهنا الجِرَّاء الفاعل الذي تعيشه بلادنا في شتى المجالات، والذي من عناوينه الاقتصادية البارزة والصادقة (كفاءة الإنفاق، وترشيد المصروفات)، وضعف أداء المجالس البلدية الذي يلمسه المواطنون، ويعلنه بعض أعضائها أراهما يضعان وزارة الشؤون البلدية والقروية أمام خيارين لا ثالث لهما، أحدهما: إنعاش تلك المجالس لتسري في شرايينها الحياة؛ وذلك بتفعيل دورها ورسالتها؛ لتكون مصادر تشريع ومراقبة حازمة للأمانات والبلديات؛ وهذا لن يتأتى إلا باستقلاليتها وتطويرها وتوسيع دائرة صلاحياتها، ووصول الكفاءات لرئاستها وعضويتها، ودعمها إدارياً ومالياً.

* أما الخيار الثاني: فالغاء (المجالس البلدية)، وإعلان موتها، وتوفير ما يُصرف عليها، وتوجيهه لمشروعات وبرامج تخدم الوطن والمواطن؛ فأَيُّ الخيارين ستتبناه وزارة الشؤون البلدية والقروية؟! نحن بالانتظار!

نقاش تنموي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م
<http://www.alhayat.com/Opinion/Mohammed-Al-Yami/28884377>

محمد اليامي

إذا كنّا نهدف إلى ممارسة تنمية صحيحة، فإننا نحتاج إلى زيادة تقبلنا للطابع النقدي الإصلاحي، وهذا التقبل يزداد كلما ازداد الحوار، وكلما تنوع المتحاورون، واستمعوا أكثر مما يتحدثون، وعلا صوت الناقد الهادئ المحب على صوت الإشادة حتى لو كانت مستحقة.

في السعودية تقيم مؤسسة الملك خالد الخيرية باستمرار ومنذ 2010 فعالية اعتبرها «نقدية» اسمتها «حوارات تنموية»، تجمع مسؤولي الحكومة والقطاع الخاص مع فعاليات المجتمع، وهدفها بلورة مشروع أو مشاريع اجتماعية تركز على تحقيق شعارها وهو «ترك الأثر»، عبر التأثير في صياغة السياسات والقرارات المتعلقة بالقضايا التنموية.

الحوار الأخير، ليل الاثنين الماضي، كان عن «الحماية الاجتماعية» بحضور نواب ومستشاري وزارات «العمل» و «المالية» و «الاقتصاد»، والسيدة لبنى العليان من القطاع الخاص، إضافة إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة الأميرة البندري بنت عبد الرحمن الفيصل، وهو كان حواراً معقولاً وكان يمكن أن ينجح أكثر لو استمع المسؤولين للناس أكثر مما استمعوا لبعضهم البعض.

الرؤية السعودية مدت يدها إلى «المشروع الاجتماعي» عبر مبادرات ومحاور عدة، والأهم عبر توحيد كثير من الجهود، و «إجبار» كثير من الجهات على التعاون والعمل سوياً لتحقيق الوفرة في الوقت والجهد، والحصول على النتائج بشكل أسرع وأكثر فاعلية، لأن لديها «مشروعاً» صورته مكتملة، وملامحه قوية.

العمل الخيري عبر المؤسسات «التقليدية» إن لم يكن اختطف في مرحلة ما فهو على الأقل تم تدميطه ولو في شكل عفوي، مسؤولون تنفيذيون بسمات شكلية معينة «يجمعون» من الأغنياء و «يمنحون» الفقراء، أو ينفقون على جمعياتهم من باب «والمعاملين عليها»، ولهم تصنيفهم الفكري لموظفيهم الذين غلبت على وظائفهم الصغيرة جنسيات عربية محددة اتسمت بالسمات التي يعتقد أو اعتقد الناس أنها «مريحة» و «موثوقة»، وأحياناً ينسحب هذا التصنيف على المستحقين في دائرتهم.

هذا في طريقه للانقراض الكامل بجهود حكومية مشهودة من فرض الحوكمة، ووضع الضوابط المالية، ودراسات التقييم لما حدث، فكثير من الجمعيات أصبحت عبئاً أكثر من كونها عوناً للمجتمع والحكومة، ولا ينطبق عليها بأي شكل من الأشكال أي مفهوم من مفاهيم القطاع الثالث.

المهم اليوم أن نسعى ليكون القطاع الثالث محفزاً على الإنتاج وعلى التغيير، وهذه من ملامح «الرؤية السعودية»، فمما لا تنساه الذاكرة أن نساء متعلّقات بقدر معقول وبصحة جيدة يقفن في طابور أمام وafd عربي لتلقّي مساعدة مالية أو عينية من الجمعية، والمقترض أن إحداهن تملك فرصة عمل سهلة، لكن الحال الفكرية آنذاك جعلتها مستحيلة، وهذا بالضبط ما ستغيره «الرؤية»، ستعيد كثيراً من أمور العمل والإنتاج، وحتى العمل الخيري إلى نصابها.

وأخيراً، لفتني أن نائب وزير العمل تناصر الرماح شددت أكثر من مرة على العمل الجماعي والتعاون بين الوزارات لتحقيق الأهداف، لكن عندما تساءلت السيدة لبنى العليان عن عدم إمكان مؤسسة عالمية غير ربحية تهتم برفع مستويات التعليم عبر تدريب أبناء وبنات البلد الحصول على تصريح، أجابت النائب بأن ذلك من اختصاص وزارة التعليم!... فجأة اختفى «العمل الجماعي والتعاون».

تمكين المواطن

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 2 شعبان 1439هـ - 18 إبريل 2018م

http://www.aleqt.com/2018/04/18/article_1371161.html

علي الجحلي

تستمر القرارات المهمة التي ترمي إلى تمكين المواطن وجعله أكثر قدرة على الإسهام في مستقبل البلاد في مختلف المجالات. هناك كثير مما يمكن أن يعمل به المواطن في كل المجالات. صحيح أننا حالياً في مرحلة التغيير التي تستدعي وجود كثير من المقاومة، والخروج المبكر من السوق لمنشآت في مجالات معينة، إلا أنه يبشر بحالة تمكين فريدة. لقد تغير الفكر الجامد الذي كان الشاب يطالب فيه بوظيفة مريحة وفي أوقات معينة، ليحل محله الاستعداد لدى نسبة محدودة منهم للعمل المريح في أي وقت وتحت ظروف لم يكن يتحملها أبناؤنا بالأمس. هذا التوجه هو ما سيجعل العملية أسهل وبيني بدايات الثقة والتعاون بين مختلف مكونات العمل في البلاد. يرى كثيرون أن الإجراءات سريعة وصارمة في كثير من الحالات — وهي كذلك، لكن الوزارة تعمل على خطة واضحة ومن الصعب أن تجد كل التأييد من كل المتعاملين حتى إن كانوا مستهدفين بالتوظيف في المرحلة المقبلة، وهو جزء من إدارة التغيير الذي يجب أن تؤمن به الوزارة وتشجعه وتؤازره.

إن عملية إدارة التغيير المطلوبة ضخمة وهي تتعامل مع كل فئات المجتمع، وكل فئات العمل المتاحة وغير المتاحة في السوق، ناهيك عن الجهات غير المواطنة التي استهدفتها التغيير في سبيل عقلنة المشروع ورفع الضرر عن الاقتصاد الوطني.

ما نلاحظه في كثير من الحالات هو تكرار لما يروجه المتأثرون من عملية التطبيق السريعة والشاملة. عاش المتأثرون خلال العقود الماضية حالة من الجدة والإفادة من خسائر السوق والاقتصاد برمته في حساباتهم الشخصية، وأجزم بأنهم يتمنون اليوم لو أنهم حافظوا على أموالهم داخل الاقتصاد ليضمنوا البقاء فيه.

الحال الماضي الذي كان الاقتصاد فيه بخسر ما يزيد على 80 مليار دولار على شكل تحويلات واستثمارات خارجية جعلت السعودية في المركز الثاني عالمياً، لم تكن ترضي أحداً، بل كانت واحدة من المحاذير التي كان الجميع ينبهون لها ويطالبون بالتعامل السريع معها. تعاملت الدولة مع الوضع وهذا كان ممكناً لكثير ممن كانوا يحولون أموالهم للخارج، لكنهم لم يفعلوا. تعاملت الدولة جاء كالكي الذي هو آخر العلاج إذ لم يتبرع أي من المستفيدين بخدمة أو مشروع أو استثمار في اقتصادنا.

القمة العربية والحق الفلسطيني

المصدر: جريدة اليوم الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018 م *

<http://www.alyaum.com/article/4239900>

محمد الحرز

انتهت أعمال القمة العربية التاسعة والعشرين التي أقيمت بمركز الملك عبدالعزيز (إثراء) في مدينة الظهران برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- كي تؤكد في بيانها الختامي على الثوابت الراسخة للموقف العربي من القضية الفلسطينية، وتعطي مؤشراً على أنها القضية الأولى للعرب مهما تباعدت المواقف السياسية بين دوله في هذا الشأن أو ذلك، ومهما كانت أوضاعه متردية بحيث تحول دون اتفاق على أي قضية معينة ولو كانت صغيرة، ناهيك عن قضية معقدة كالقضية الفلسطينية. لكن مؤشر البوصلة عاد إلى وضعه الطبيعي، بفضل الجهود الكبيرة التي قادتها المملكة وما زالت في ترسيخ هذا الحق منذ مبادرة بيروت للسلام التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- يوم كان ولياً للعهد في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية التي عقدت في بيروت في مارس 2002، وقد حظيت هذه المبادرة بإجماع عربي خلال القمة، وبفضل الدعم المستمر للشعب الفلسطيني اقتصادياً وإعلامياً واجتماعياً ليس على مستوى الدولة فقط وإنما على مستوى جميع فئات المجتمع السعودي التي لا تنظر إلى ذلك بوصفه منة أو تفضلاً، ولكن باعتباره حقاً أصيلاً من حقوق العرب لا يمكن التفريط فيه مهما كانت الضغوط. وقد كانت كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاحية القمة أكبر معبر عما نقول، كذلك إطلاق تسمية القدس على القمة والتبرع للأوقاف الإسلامية في القدس بـ(150 مليون دولار و(50) مليوناً لمنظمة الأونروا التي تعنى بشأن اللاجئين الفلسطينيين وتدعمهم، وأيضاً رفع الدعم الشهري للسلطة الفلسطينية من (7 ملايين ونصف إلى (20 مليوناً، وتقديم (70) مليوناً لتنفيذاً لقرار قمة عمان لدعم صناديق القدس والمسجد الأقصى، جميعها معبرة بما لا يدع مجالاً للشك عن رسوخ الموقف السعودي من القضية الفلسطينية. لكن ما الذي يدعونا إلى تأكيد هذا الموقف رغم وضوحه البارز؟ هو أولاً وأخيراً التدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية التي لم تجلب سوى الدمار والخراب على المنطقة. وحينما يؤكد البيان الختامي في أكثر من فقرة على خطورة التدخلات الإيرانية في الشأن العربي ودعمها للحوثيين والمليشيات التابعة لها، والنتائج الكارثية على العرب من جراء مثل هذا التدخل، فهو موقف صريح لا مهادنة فيه ضد كل ما يمس أمن واستقرار المملكة؛ لأن الأمر هنا لا يتعلق بموقف سياسي تفرضه السعودية بقوتها المالية كما يدعي البعض أو ما تروجه الأوباق الإعلامية المعادية للوطن. لكن الأمر يتعلق أولاً وأخيراً بالثقل السياسي والاقتصادي والمكانة الدينية التي تحظى بها المملكة في العالم، مما يجعل أمنها واستقرارها وثيق الصلة باستقرار وأمن المنطقة ومن ثم العالم بأسره. هذه عوامل فرضها التاريخ ورسختها الجغرافيا ولا منة لأحد على المملكة في ذلك لا سيما وأن فورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يقودها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان تحت مظلة رؤية 2030 لا يمكن أن تجري بهذه السرعة في أي بلد آخر إذا لم تتوفر لها مثل تلك العوامل، وهذا سر عظمة السعودية.

كيف نعزز وجود المرأة في قطاع التكنولوجيا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل 2018م

http://www.aleqt.com/2018/04/19/article_1372116.html

نادية الشهراني

وجود قدوة والتأكيد على إمكانية بناء مسيرة مهنية ناجحة، عاملان يؤثران في قرارات المرأة المتعلقة بحياتها المهنية. ما العوامل التي تؤثر في قراراتك المتعلقة باختيار مهنة معينة؟ غالبا ما يجيب الأشخاص عن هذا السؤال بإجابات مثل: أحببت هذا العمل، أو هناك أشياء أهتمتي للقيام بذلك، أو لأن الراتب جيد. في معظم الحالات، توجد إجابة لا يتم التصريح بها عادة: في اعتقادي يعد فرصة جيدة للنجاح في مسيرتي المهنية.

بحسب نموذج "روي"، يختار الأشخاص مهنتهم بناء على قرار عقلائي. فهم يحاولون زيادة دخلهم، والأخذ بعين الاعتبار مهاراتهم وما يقابلها في مختلف القطاعات. يتمحور الأمر حول تحسين وضعهم: يختار الأشخاص ما يعتقدون أنه فرصة للحصول على مزايا تنافسية أكبر.

أما بالنسبة للمرأة، فإن التصور المسبق بكونها غير مرحب بها في قطاعات معينة، قد يؤثر في قرارها بقبول عمل معين. فإذا ما نظرنا إلى مهنة البرمجة في بيرو، حيث تمثل النساء 7 في المائة من القوة العاملة، هل يعزى قلة نسبة تمثيل المرأة إلى تفضيلاتها الشخصية المتعلقة بالعمل، أو بسبب القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التي لا تشجع المرأة على اختيار هذا القطاع؟ هل تستطيع المرأة ببساطة تجنب مهنة معينة لاعتقادها بعدم وجود فرصة للتطور؟

لاحظنا خلال تجربتين ميدانيتين في أمريكا اللاتينية، أن الإعلانات التي تضمنت أمثلة على نساء يقتدى بهن، وصحت المفاهيم الخاطئة حول قدرة المرأة على ممارسة مهنة في قطاع التكنولوجيا، قد أسهمت إلى حد كبير في زيادة عدد المتقدمات إلى برنامج تدريبي للبرمجيات.

تصحيح المفاهيم

دخلنا في شراكة مع منظمة غير ربحية تهدف إلى مساعدة الشابات من ذوات الدخل المحدود على أن يصبحوا مبرمجين من خلال برنامج تدريبي مكثف مدته خمسة أشهر. تهتم هذه المنظمة الدولية بزيادة عدد الشابات المهتمات بهذا المجال. أنشأنا في التجربة الأولى التي أجريناها في بيرو، نسختين من صفحة الويب الخاصة بتسجيل البرنامج. تضم كلاهما معلومات أساسية حول برنامج التدريب إضافة إلى نموذج الطلب. أضفنا في إحدى النسختين رسالة من شأنها تصحيح التصورات المسبقة حول دور المرأة في قطاع التكنولوجيا. تحتوي هذه الرسالة القصيرة على ثلاثة عناصر أساسية: التأكيد على قدرة المرأة على النجاح في قطاع التكنولوجيا.

التشديد على أن التدريب يتيح الوصول إلى شبكة من السيدات في هذا القطاع. مشاركة خبرات شابة تخرجت حديثا (قدوة).

على الرغم من إيماننا بأن ذلك سيكون له تأثير، إلا أن النتيجة كانت مبهرة. أسهمت رسالة التظمين في مضاعفة عدد المتقدمات: 15 في المائة من السيدات اللواتي اطلعن على الرسالة تقدمن إلى البرنامج، مقابل 7 في المائة فقط ممن تصفحن صفحة الويب الأخرى.

إضافة إلى ذلك، وجدنا عند مقارنة أول 50 شخصا متقدما في كلتا المجموعتين، أن المشتركات اللواتي تصفحن الرسالة حصلن على درجات أعلى في اختبار القدرات المعرفية والتقنية التي تقام خلال عملية الاختيار. ما الدافع؟

أجربنا لاحقا تجربة ميدانية ثانية، وقع خيارنا هذه المرة على المكسيك لمعرفة أي من العناصر الثلاثة التي تتضمنتها الرسالة لاقت صدى أكبر عند المشتركات. وللقيام بذلك أنشأنا أربع نسخ من صفحة الويب الخاصة بالتسجيل. تضمنت الصفحة الأساسية العناصر الثلاثة، ومن ثم تجاهلنا في النسخ الثلاث الأخرى أحد هذه العناصر: لم تتطرق إحدى النسخ

إلى قدرة المرأة على النجاح في قطاع التكنولوجيا. وأخرى تجاهلت إمكانية الوصول إلى شبكة السيدات في هذا القطاع، والأخيرة لم تعط مثالا عن قدوة يحتذى بها.

توصلنا بالاستناد إلى التجربة الثانية إلى أن الجزأين المتعلقين بوجود قدوة يحتذى بها، والتأكيد على قدرة المرأة على النجاح في هذا القطاع، كان لهما الدور الأكبر. حيث أسهم غياب أحد هذين العنصرين في تخفيض عدد المتقدّمات بنسبة 23 و18 في المائة على التوالي، مقارنة بالمتقدّمات من صفحة الويب الأساسية التي تحتوي على العناصر الثلاثة "غياب العنصر الثالث المتعلق بإمكانية الوصول لشبكة الأقران في هذا القطاع، لم يكن له تأثير يذكر".

المساواة بين الجنسين

أصبح من المعلوم أن المرأة تتقاضى 79 سنتا من الدولار مقارنة بالرجل. ولا ننكر أن السيدات اللواتي يعملن بدوام كامل على مدار العام، يتقاضين رواتب أقل من نظرائهن من الرجال. لكن لا نستطيع أن نعزو هذه الفجوة بشكل كلي إلى التمييز على أساس الجنس. يعكس ذلك إلى حد كبير حقيقة مفادها أن المرأة تنزع للعمل في قطاعات تعطي أجورا أقل وتهيمن عليها الإناث.

على الرغم من كونه ليس حلا "وهو غير متاح"، قد يكون دفع المرأة نحو مهن ذات أجر أعلى أحد الحلول البديلة لتقليل فجوة الأجور بين الجنسين. فقطاع التكنولوجيا هو مجرد مثال على ذلك. وقد لا تبدي جميع السيدات اهتماما بمثل تلك الوظائف، ولا توجد مشكلة في ذلك. فالفكرة هنا التأكد من عدم تأثر المرأة بالمعايير والتحيزات المتعلقة بالجنس، ولا سيما بالنسبة للمهّمات بمهن معينة.

تشير النتائج التي توصلنا إليها، إلى أنه في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال، قد يكون لتغيير الرسالة المراد إيصالها تأثير كبير في المرأة عندما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ قرار يتعلق بمسيرتها المهنية. وهنا يأتي دور قسم الموارد البشرية، وصناع القرار، والمدارس. في تلك الأثناء، ينبغي لنا جميعا أن ننشر الوعي بالتأثيرات الخفية للعادات والهوية الاجتماعية على سلوكيات المرأة.

استمرار إطلاق الصواريخ الباليستية تجاه المملكة يثبت تورط النظام الإيراني في دعم الميليشيات الحوثية

تقدير أممي لدعم المملكة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل 2018م

<http://www.alriyadh.com/1675931>

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية الشقيقة، ولجميع المشاركين في القمة العربية في دورتها الـ 29 "قمة القدس"، على ما بذلوه من جهود مباركة أسهمت -ولله الحمد - في إنجاحها.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، رفع التهنية لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، على نجاح القمة، وشدد على المضامين القيمة لكلمة خادم الحرمين الشريفين أمام "قمة القدس"، ورحب المجلس بـ"إعلان الظهران".

وأكد أن رعاية خادم الحرمين الشريفين القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، فعاليات ختام تمرين "درع الخليج المشترك 1" بحضور 24 دولة شقيقة وصديقة مشاركة في التمرين، يجسد حرصه -حفظه الله-، على أهمية التعاون والتنسيق العسكري مع الدول الشقيقة والصديقة ورفع مستوى الجاهزية لحماية وضمان أمن واستقرار دول المنطقة والعالم.

وثمن المجلس نتائج الزيارات الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، للولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الفرنسية ومملكة إسبانيا والتي جاءت بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين -أيده الله-.

وشدد المجلس على أن استمرار الميليشيا الحوثية إطلاق الصواريخ الباليستية بشكل متعمد من داخل الأراضي اليمنية لاستهداف المدن والقرى الأهلة بالسكان في المملكة يثبت تورط النظام الإيراني في دعم الميليشيات الحوثية الإرهابية لتهديد أمن المملكة، والتحدى الواضح والصريح لقراري الأمم المتحدة 2216 و 2231، مشيداً بكفاءة قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي في اعتراض تلك الصواريخ وإفشالها جميعاً.

وجدد المجلس دعوات المملكة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري ووقوفها معه والحفاظ على وحدة واستقلال سيادة سورية، كما قرر مجلس الوزراء إنشاء "الإدارة العامة للدراسات والرصد الإسكاني" بوزارة الإسكان.

إلى ذلك استقبل خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس، معالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

وعبر الأمين العام للأمم المتحدة خلال اللقاء عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين لما تقدمه المملكة من مساهمات إنسانية في العالم، ودعمها الكبير وتمويلها خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

وتشرف بأداء القسم أمام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في مكتبه بقصر اليمامة بالرياض أمس، سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينون حديثاً لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وعضو بمجلس الشورى.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
رجب 1439 هـ - 15 إبريل
م 2018

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/28775607](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/28775607)

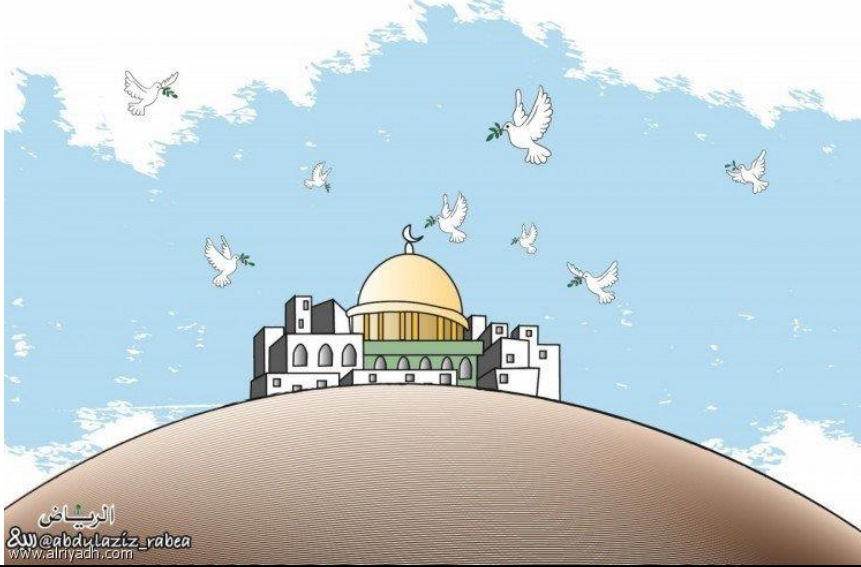


المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد
رجب 1439 هـ - 15 إبريل
م 2018

[http://www.al-
madina.com/article/56953
0](http://www.al-madina.com/article/569530)

الهلاله سلهاان بطلق على القمه العربيه الحاليه قمه القدس



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16
إبريل 2018م

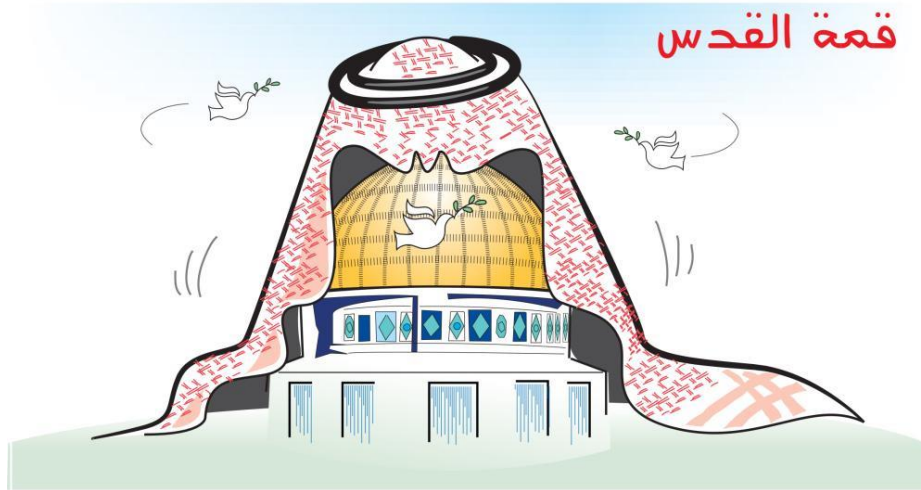
<http://www.alriyadh.com/1675338>



الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 30 رجب 1439 هـ - 16
إبريل 2018م

http://www.aleqt.com/2018/04/16/article_1369886.html



سالم الهلال @salemalhilali1 عكاظ

عكاظ
لبس الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1
شعبان 1439 هـ - 17 إبريل
2018م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1633216](https://www.okaz.com.sa/article/1633216)

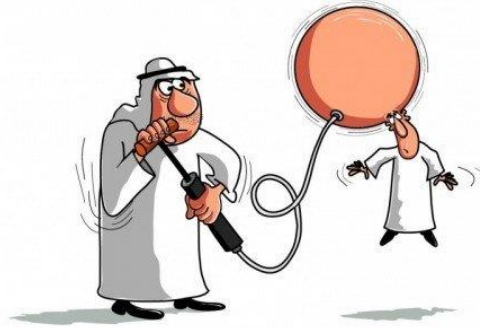


الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1
شعبان 1439 هـ - 17 إبريل
2018م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/28865091](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/28865091)

مناهج التقييد والحفظ



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
2 شعبان 1439 هـ - 18 إبريل
2018م

<http://www.alriyadh.com/1675910>

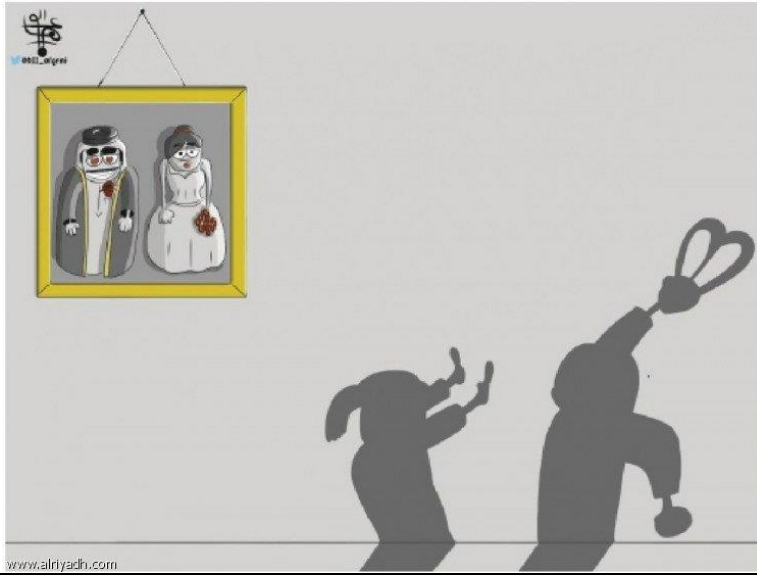


عكاظ
@salemalhilali1

عكاظ
نسخة
لبعض الحفظة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2
شعبان 1439 هـ - 18 إبريل
2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1633592>

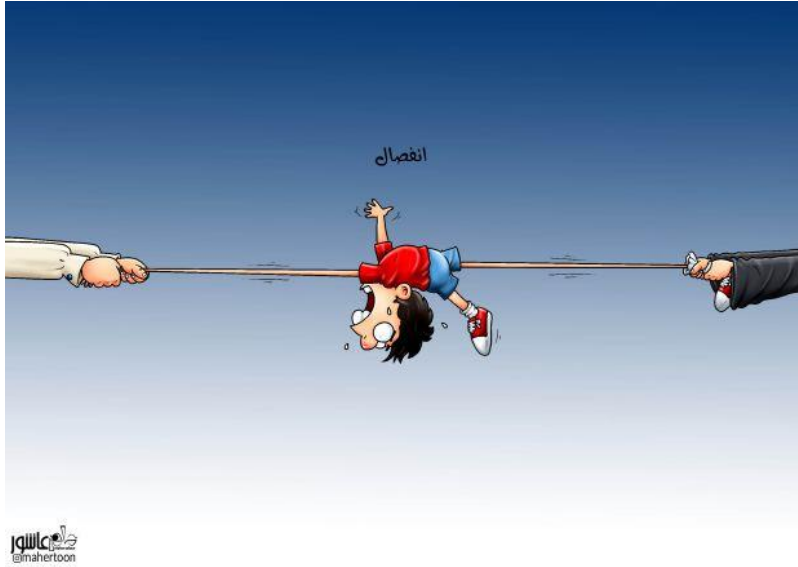


www.alriyadh.com



المصدر: جريدة الرياض
الخميس 3 شعبان 1439 هـ -
19 إبريل 2018 م

<http://www.alriyadh.com/1676145>



ماهور
@mahertoon



المصدر: جريدة الحياة الخميس
3 شعبان 1439 هـ - 19 إبريل
2018 م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/28921726>